الأمم المتحدة

A/70/PV.78

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٧٨

الأربعاء، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام (A/70/63)

مشروع القرار (A/70/L.33)

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بهذا الاستعراض لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ليختنشتاين راضية بصورة عامة عن مشروع الوثيقة الختامية التي سنعتمدها قريبا. ونود أن نشكر الميسرين المشاركين على قيادتهما القديرة في عملية التفاوض. ونؤيد تماما رؤية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لبناء مجتمع للمعلومات يتمحور حول الناس ويتسم بالشمول وبالتوجه نحو تحقيق التنمية.

لقد أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات متاحة وميسورة. ونتيجة لذلك، فقد ازداد عدد مستعمليها بشكل كبير. وسيستمر ذلك الاتجاه. والوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات له منافع كبيرة، وسرعان ما أصبح استخدامها في كثير من جوانب الحياة اليومية أمرا معتادا. ولكن ذلك يعني أيضا أن للاستبعاد من الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عواقب كبيرة. فافتقار الفقراء في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء إلى الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وعدم المساواة من حيث إمكانية حصول الرجال والنساء عليها، والفجوة الرقمية بين الأجيال تحديات واضحة. وبالتالي، فإن جهودنا لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يجب أن تقترن بتركيز خاص على سد جميع أشكال الفجوة الرقمية.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

كما تؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، سنكسب الكثير بمواءمة مناقشاتنا بشأن هذه المسألة مع الإطار الذي توفره خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). والأهم من ذلك، يجب أن نضمن أن تولي عملية متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الاهتمام الواجب لهذه المسألة.

وقد تحولنا بالفعل إلى مجتمع المعلومات، بكل ما له من آثار إيجابية، ولكن أيضا بمخاطره وآثاره السلبية المحتملة. ونرى أن للنقاط التالية أهمية خاصة.

أولا، إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تغير الطريقة التي يتفاعل بها الأفراد والمجتمعات المحلية ويستهلكون وينفقون أوقاتهم. وذلك يؤدي إلى عواقب صحية واجتماعية جديدة وغير متوقعة في بعض الأحيان. ويتضرر الأطفال والمراهقون على نحو خاص من جراء الاستخدام المفرط لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتسلط عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، فإن الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كثيرا من يُساء استخدامها لأغراض إجرامية، مثل الغش، والتجسس، وتجنيد الإرهابيين.

ثانيا، تجري التفاعلات العامة والخاصة بصورة متزايدة عبر الإنترنت. وذلك ينشئ مجتمعا مترابطا على الصعيد العالمي، لكنه أيضا يزيد من خطر انتهاك خصوصيتنا، لأن الحكومات والشركات الخاصة يمكنها الحصول بسهولة على كميات هائلة من البيانات الشخصية.

بينما نقر بوجوب ضمان حماية حقوق الإنسان سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، لا يزال تنفيذ هذا المبدأ على الصعيد العملي يشكل تحديا كبيرا. وهذا يصدق بصفة خاصة على السعي إلى تحقيق توازن بين حرية التعبير، والحاجة إلى مكافحة خطاب الكراهية، أو بين الحق في الخصوصية في مجال مكافحة الجريمة العنيفة، بما في ذلك الإرهاب. في جميع جوانب هذه التحديات، يجب أن نبقى مخلصين لروح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي حالة الشك، يجب أن نأخذ جانب حقوق الإنسان.

على الرغم من تلك التحديات، ما زلنا نثق بالأثر الإيجابي لانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لذلك فإن تحقيق الرؤية المتمثلة في انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات سيمثل عنصرا أساسيا للنجاح في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

السيدة تان (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): في عامي ٢٠٠٣، و ٢٠٠٥، اجتمعنا في جنيف وتونس، على التوالي، لوضع رؤية لمجتمع المعلومات، وكانت رؤية تتمحور حول الناس وشاملة وموجهة نحو التنمية. هذه الرؤية الملخصة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، لا تزال تحتفظ بأهميتها في الوقت الحالي. قبل عشر سنوات، لم يكن سوى ١٦ في المائة من سكان العالم بوسعهم الوصول إلى شبكة الإنترنت. أما اليوم، فيمكن لأكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم الوصول إلى الإنترنت. وبالنسبة للكثير منا أصبحت الإنترنت جزءا لا يتجزأ من حياتنا. إننا نستخدم وسائل الاتصال الاجتماعي للإبقاء على التواصل، ونستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول إلى الأخبار والترفيه، ونستخدمها في الأعمال المصرفية والخدمات العامة. ومع ذلك، لا يزال يتعين علينا تلبية المزيد من الاحتياجات. ووفقا للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، لا يزال يوجد حتى نهاية عام ٢٠١٤ زهاء أربعة مليارات من البشر لا يتوفر لديهم الوصول إلى شبكة الإنترنيت. ونحن بحاجة إلى تكثيف الجهود التي نبذلها لربط غير المتصلين بالشبكة.

إن سنغافورة مجتمع متصل بالإنترنيت بدرجة عالية، إذ أن بوسع ٨٧ في المائة من الأسر الحصول على الاتصالات الثابتة والمتحركة ذات النطاق العريض، وإن ٩ من أصل

١٠ أشخاص لديهم إمكانية الوصول إلى الهواتف الذكية. ومن الجدير بالذكر أن سنغافورة احتلت المرتبة الثانية حسب مؤشِّر المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن جاهزية الشبكة لعام ٢٠١٤ للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز النمو الاقتصادي والرفاهية. ولكن لا يزال يوجد في مجتمعنا أشخاص غير قادرين على مواكبة التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو الاستفادة بالكامل من ذلك. على سبيل المثال، لدينا عدد كبير من السكان المسنين لا يتيسر لهم الوصول إلى شبكة الإنترنت. وهناك أيضا أسر لا تستطيع الوصول إلى الهاتف المحمول أو النطاق العريض للإنترنت، فضلا عن الأشخاص المعوقين الذين يواجهون مجموعة متنوعة من التحديات الفريدة في الوصول إلى الإنترنت. تحقيقا لتلك الغاية، وضعت سنغافورة برامج مكرسة لمساعدة الفئات الضعيفة للبقاء على الاتصال رقمياً. اسمحوا لي أن أتناول بضعا من تلك البرامج.

تشجع مبادرتنا تحت عنوان ”Infocomm Silva“ لكبار السن على اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق إشراكهم مع أصدقاء أعضاء الأسرة الذين يمكن أن يؤدوا دور المرشدين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. على سبيل المثال، نشجع أحفادهم على القيام بدور المرشد للأجداد في استخدام وسائط الإعلام الاجتماعية، من قبيل ”YouTube“ وفي إتمام عمليات الشراء على الإنترنت. أما بالنسبة للأسر التي تواجه صعوبات مالية، فيوفر البرنامج حصول الأسر المؤهلة على خدمات الهاتف والإنترنيت ذات النطاق العريض والعالي السرعة بأقل من ٥ دولارات شهريا. توفر تلك الصفقة الربط بالإنترنت بواسطة حزم الاتصال المؤلفة من الألياف البصرية بجهاز كمبيوتر بسيط، مثل الكمبيوتر اللوحي. بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، تشارك حكومة سنغافورة أصحاب المصالح الآخرين لزيادة الوعي بفوائد تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومقدمي الرعاية لهم، والمهنيين العاملين في قطاع الإعاقة. وبوسع الأشخاص ذوو الإعاقة استعارة هذه التكنولوجيات لتجربتها قبل شرائها.

أود أن أقول بضع كلمات عن رحلة الأمة الذكية في سنغافورة. وهي رؤية أخذ زمام المبادرة في إطلاقها رئيس وزرائنا، السيد لي هسين لونغ، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وهي رحلة يعيش الناس في تلك الرحلة حياة مجدية وكاملة بمعنى الكلمة، حيث تمكن فيها التكنولوجيا بسلاسة من توفير فرص مثيرة للجميع. ونحن نسعى جاهدين إلى أن نصبح أول الدول الذكية في العالم، إذ نعمل على ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب في تلك الرحلة. وندعو أصحاب المصلحة المحليين إلى العمل معنا بشأن السياسات التي تجعل سنغافورة أكثر استدامة وأكثر راحة وأكثر ملاءمة للعيش بالنسبة لجميع الناس. إن برنامج الأمة الذكية يمثل العمود الفقري للبنية التحتية التي سيرتكز عليها الجيل المقبل من الشبكة ذات النطاق العريض على الصعيد الوطني، وهي شبكة متغايرة، وتضم مجموعة من شبكات التعداد السكاني والبيانات الكبيرة وتحليل البيانات. كذلك فإن برنامج الأمة الذكية يمكن الصناعة من التعاون بشأن المبادرات الشاملة لجميع قطاعات الرعاية الصحية، والنقل والأمن. ذلك البرنامج من شأنه أن يساعد المواطنين على إيجاد المعلومات واستخدامها لاتخاذ قرارات أكثر استنارة تعود بنتائج إيجابية على حياتهم.

كذلك تتعاون سنغافورة تعاونا وثيقا من خلال رابطة دول جنوب شرق آسيا للمضي قدما بمسألة مجتمع المعلومات في منطقتنا. في الشهر الماضي، اجتمع وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الرابطة في مدينة دا نانغ، فييت نام، لاعتماد الخطة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للرابطة لعام ٢٠٢٠، أو الخطة الرئيسية لعام ٢٠٢٠. وستعمل الخطة على توجيه التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في البلدان الأعضاء في الرابطة للسنوات الخمس المقبلة نحو اقتصاد رقمي على نحو آمن ومستدام وتحويلي، وتمكين مجموعة مبتكرة وشاملة ومتكاملة للرابطة. والخطة الرئيسية لعام ٢٠٢٠ تحركها ثمانية محاور استراتيجية ترتبط ارتباطاً وثيقا بخطوط العمل الخاصة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

ما انفك مجتمع المعلومات طيلة السنوات العشر الماضية منبرا فعّالا لنهج يتبعه أصحاب المصلحة المتعددون لسد الفجوة الرقمية ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل في مجال تسخير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية المستدامة. مع أن الحكومات تقوم بدور فريد في إدارة الإنترنت، نؤيد الرأي القائل بأن إدارة الإنترنت يجب أن تكون شاملة واستجابية حتى تكون فعالة تماما. ويجب على الحكومات، والصناعة، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين العمل معا لمصلحة الجميع. في ذلك الصدد، تؤيد سنغافورة تمديد منتدى إدارة الإنترنت، لكونه منبرا فعّالا لمناقشة طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالإنترنت، بما في ذلك إدارة الإنترنت.

في الختام، بينما فوائد مجتمع المعلومات هي فوائد حقيقية، فإن التحديات المقبلة ستتطلب تعاونا واسع النطاق بين جميع أصحاب المصلحة. وسنغافورة ملتزمة بتوسيع نطاق مجتمع المعلومات بوصفها عملية تركز على التنمية وسد الفجوة الرقمية. ونتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع جميع أصحاب المصلحة والتعاون معهم في سبيل تعزيز تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير حياة أفضل وتهيئة المزيد من الفرص للجميع.

السيدة فرانكينيت (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، تود بلجيكا أن تشكر الميسرين، السفيرة نسيبة والسفير مزيكيس، وأن تهنئهما على المفاوضات التي أداراها بمهارة وبروح اتسمت بالانفتاح والشفافية والحوار.

بعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر تونس، لا تزال الفجوة الرقمية تمثل تحديا كبيرا على ثلاثة مستويات: داخل البلدان نفسها، والبلدان، وبين الرجال والنساء. إننا اليوم ملتزمون التزاما راسخا بمواصلة جهودنا للتضيق من الفجوة، آخذين في الحسبان بأن لا تكون أبدا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غاية في حد ذاتها، بل أداة تمد المواطنين بالقدرات التي يحتاجونها للعمل وتشكيل مصيرهم بأنفسهم، وأداة تشجع النمو الاقتصادي، وتعزز حقوق الإنسان.

إن زيادة الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب أمر غير مقبول بالنسبة لبلجيكا، بالنظر إلى أنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تكون بمثابة محفز في مجال التنمية البشرية. إذا لم تتجسد علاقاتنا التعاونية مع البلدان النامية، فإن تأييدنا يجازف بزيادة الفجوة الرقمية. ولذلك، فإن بلجيكا تركز تعاونها على التنمية من أجل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الدولية. ونحن نشجع بقوة الإبداع الرقمي في التدخلات التقليدية. ونحن نؤيد الجهود المحددة الرامية إلى تعزيز المهارات والأنظمة والمؤسسات في البلدان الشريكة لنا كي يتسنى لها، مثلنا، أن تتمتع بثمار مجتمع المعلومات. تؤدي بلجيكا دورا نشطا في إطار الاتحاد الأوروبي، وبالإضافة إلى ذلك، فقد قدمت خدماتها كي تدعم الخبرة في مجال الرقمنة من أجل التنمية.

ترحب بلجيكا بالاعتراف صراحة بأوجه التآزر بين عمليات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). إن الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية

المستدامة معروفة جيدا. ومع ذلك، لا يمكن استغلالها بالكامل بدون المهارات اللازمة أو الأطر التنظيمية اللازمة أو المؤسسات المسؤولة. وينبغي أن تأتي هذه العناصر في صميم جهودنا إذا أردنا تشجيع النظم الإيكولوجية الرقمية والتنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وللقطاع الخاص أيضا دور رئيسي يقوم به للتأكد من أن المزايا متاحة للجميع في مجال التكنولوجيا الرقمية. وينبغي للحكومات والقطاع الخاص العمل معا لكفالة تأمين الاتصال المأمون والمفتوح بأسعار معقولة.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ثبت أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عامل دفع ممتاز للحريات وأداة قوية التأثير على هذه الحريات، عندما يتم استخدامها للإعراب عن الاستنكار إلكترونيا لتحقيق المراقبة الجماعية. وتقول بلجيكا بوضوح شديد أن تلك الممارسات غير مقبولة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وأخيرا، فيما يتعلق بإدارة الإنترنت، ما من جهة فاعلة، سوء كانت حكومة أو شركة أو مجتمع مدني أو خبير تقني بوسعه حقا تحقيق أهدافه إذا بقي منعزلا. ولذلك السبب، تؤيد بلجيكا نموذج أصحاب المصلحة المتعددين، الذي أظهر قدرته على ضمان أسبقية المصالح العامة على المصالح الوطنية المحددة. وتدرك بلجيكا ضرورة تحسين مشاركة البلدان النامية في هذا النموذج. وذلك أمر حيوي من أجل مواجهة التحديات الرئيسية التي نحن بحاجة إلى التصدي لها، بما في ذلك حماية الحياة الخاصة والأمن في عالمنا المعاصر، الذي يتسم بالبيانات الضخمة وإضفاء طابع الإنترنت على الأشياء.

قبل عشر سنوات، عندما انعقدت مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات للمرة الأولى، ما كان لأحد أن يتوقع السرعة التي تطورت بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتأثير الذي سيكون لها على مجتمعاتنا المعاصرة. وصحيح أن هناك تحديات وبعض الانقسامات لا تزال قائمة. ولكن بلجيكا، مقتنعة الآن أكثر من أي وقت مضى واقتناعا منها بأن رؤية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات توفر فرصا كبيرة. والمسؤولية تقع على عاتقنا لاغتنام تلك الفرص.

السيد ريغبي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تتشرف الحكومة الكندية بالمشاركة في استعراض الجمعية العامة للتقدم المحرز منذ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ونحن نشكر الممثلين الدائمين من بعثتي لاتفيا والإمارات العربية المتحدة على قيادة المناقشات الهامة جدا.

قبل عشر سنوات، أنشأنا إطارا للاستفادة من إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز فرص الجميع في جميع أنحاء العالم. وقد شهدنا تقدما كبيرا منذ ذلك الوقت. وتؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسورة التكلفة على نحو متزايد، وذلك بفضل النمو السريع في الشبكات اللاسلكية وانتشار استخدام الهواتف المحمولة، تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جميع أنحاء العالم. ومن المشجع أن الاشتراكات في الهاتف المحمول قد ارتفعت إلى أكثر من ٧ بلايين اشتراك هذا العام. وبحلول نهاية هذا العام، من المتوقع أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى ٣,٢ بليون نسمة. وفي الظروف المؤاتية، رأينا أن الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها يحد من أوجه عدم المساواة، ويحول محصلات التعليم والصحة، وتحفز على إيجاد فرص العمل، وتمكن من ممارسة حقوق الإنسان، وتعزز تطور الديمقراطي وتحرك النمو الاقتصادي.

لقد حققنا تقدما كبيرا في تنفيذ رؤية مؤتمر القمة، نظرا للالتزام القوي من جانب جميع أصحاب المصلحة – المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع التقني والأوساط الأكاديمية والحكومات والمنظمات الدولية – بالعمل في شراكة.

(تكلم بالفرنسية)

والحكومة الكندية، من جانبها، ساعدت الأفراد والمجتمعات المحلية في البلدان النامية على جني فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي كينيا، نحن ندعم حصول الفتيات على التعليم الجيد من خلال استخدام الهواتف المحمولة لرصد نوعية التعليم في المجتمعات المحلية النائية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نحن ندعم إمكانية وصول المرأة إلى المعلومات والموارد على شبكة الإنترنت بشأن الممارسات الزراعية وأنماط الطقس والأمراض المحلية. وفي منطقة البحر الكاريبي، وبالشراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تشجع كندا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأساس تقوم عليه عملية تحديث الإدارة المالية العامة في وزارات المالية. كما أن المؤسسات البحثية الكندية ومجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص يقومون أيضا بدورهم.

ويقوم المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية بدور ريادي في البحوث التطبيقية بشأن السبل التي يمكن بها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق نتائج التنمية المستدامة. أما في منغوليا، وفييت نام، وسري لانكا، والعديد من البلدان النامية، فقد مكن مركز بحوث التنمية الدولية عمليات الإصلاح الاستراتيجي ويدعم بناء القدرات من أجل ربط الأفراد والمجتمعات المحلية بشبكة الإنترنت. كما يدعم الشبكة العالمية الرائدة لمضيفي الفضاء الإلكتروني التي تعمل مع الباحثين في مجال أمن الفضاء الإلكتروني والمناصرين ومقدمي الالتماسات في الجنوب من أجل تعزيز الحصول إنترنت حرة ومأمونة ومفتوحة. وقد حقق مختبر المواطن في جامعة تورنتو انجازا رائدا في البحوث المتقدمة بشأن التطورات التي تؤثر على انفتاح الإنترنت وأمنها وتنطوي على أخطار تهدد حقوق الإنسان. وتنخرط سلطة التسجيل على الإنترنت الكندية في حوار مع أصحاب المصلحة بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت.

(تكلم بالإنكليزية)

إن العمل الجماعي لم يتم إنجازه إطلاقا. ويجب أن نواصل إحراز تقدم مطرد في سد الفجوة الرقمية، ليس فقط بين البلدان وفي داخلها، ولكن أيضا بين النساء والرجال، والفتيان والفتيات. ويوازي كل زيادة بنسبة ١٠ في المائة في معدل النفاذ إلى شبكة الإنترنت ذات النطاق العريض في البلدان النامية، تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ١,٣٨ في المائة. وتخيلوا تعزيز الاقتصاد العالمي عن طريق إتاحة الربط بشبكة الإنترنت لمزيد من الفتيات والنساء في البلدان النامية. في وقت سابق من هذا العام، وضعنا الخطة الطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) من أجل القضاء على الفقر وتحسين حياة الناس وإمكاناتهم. وإذ نحدد المسار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لدينا فرصة رائعة لدعم هذه الخطة عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة. ونحن لا نبدأ من الصفر. ففي جعبتنا أكثر من عقد من الخبرة المكتسبة يمكننا الاستفادة منها.

ونحن نعلم أن العديد من العوامل تسهل تحقيق المكاسب الإنمائية، من قبيل تمكين البيئات التي تشجع على الاستثمار والمنافسة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها، والتدريب وبناء القدرات لضمان حصول الناس على المهارات والقدرات المناسبة من أجل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولدى تخطيط المسيرة إلى الأمام، نحتاج إلى البحث عن طرق جديدة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق نتائج إنمائية فعالة ومستدامة. ولهذا السبب سوف تستثمر

إدارة الشؤون العالمية في كندا، خلال السنوات الخمس المقبلة، مبلغ ٢٥ مليون دولار في مبادرات تشجع الحوكمة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع، والمشاركة الديمقراطية الأوسع نطاقا وتحسين شفافية الحكومة، إلى جانب المشاركة المفيدة مع المواطنين من خلال استخدام النظم التكنولوجية.

إن مركز بحوث التنمية الدولية في كندا، سيخصص ما يناهز ٥٠ مليون دولار كندي، لتسخير الابتكارات الرقمية التي تتيح فرصا اقتصادية شاملة، وتدعم التطور الديمقراطي في البلدان النامية.

من الواضح، من المناقشات التي جرت على مدى اليومين الماضيين، أننا لا نزال نواجه عددا من التحديات لبناء مجتمع معلومات شامل وموجه نحو التنمية ويركز على الأشخاص، تتراوح بين ضمان حماية حقوق الإنسان على شبكة الانترنت، وتعزيز ثقة المستخدمين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك جهود كبيرة تبذل لمعالجة تلك التحديات في المحافل متعددة أصحاب المصلحة، والهيئات الإقليمية، وأفرقة خبراء الأمم المتحدة، ويجب أن نستمر في تقديم الدعم لها.

لقد جعل نهج أصحاب المصلحة المتعددين فيما يخص إدارة شبكة الإنترنت، من الشبكة وسيلة قوية للغاية، وديناميكية ومتنوعة جغرافيا على النحو الذي نراها به اليوم. ومن دواعي سرور كندا استمرار منتدى إدارة الإنترنت في العمل كمنتدى هام لبناء القدرات، يمكن لجميع أصحاب المصلحة الالتقاء فيه وتبادل مختلف وجهات النظر بشأن تطوير شبكة الإنترنت.

إن التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، سيكون حاسما خلال السنوات المقبلة، ونحن نسعى لبناء مستقبل يمكن فيه لكل شخص في كل ركن من العالم، توفير المعلومات والمعارف، والنفاذ إليها واستخدامها وتبادلها؛ وحماية حقوق الإنسان والحريات لجميع الأفراد، والقضاء على الفقر؛ وتستمر فيه تكنولوجيا الشبكات في توليد الازدهار وتشجيع الابتكار، وتأمين بنيتنا التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكندا ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق تلك الرؤية.

السيدة شوالغير (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بالاعتماد اللاحق لمشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) لهذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ونحن مسرورون بمشاركتنا في عملية الاستعراض هذه. ونود أن نشيد بأصحاب المصلحة على ما أحرزوه من تقدم. ونشكر بصفة خاصة الميسرين، من البعثتين الدائمتين للاتفيا والإمارات العربية المتحدة، على مساعدة المناقشات التي مكنتنا من الوصول إلى هذه المرحلة بنجاح.

إن نيوزيلندا تدعم الحفاظ على شبكة إنترنت عالمية تضمن لكافة المستخدمين القدرة على الوصول وتوفير وتبادل المعلومات بغض النظر عن المكان الذي يوجدون فيه. إن ذلك الانفتاح يدعم القيمة الفريدة للفضاء الإلكتروني، ويتيح له أن يكون بمثابة محفز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد تم إحراز تقدم كبير في تحقيق أهداف مؤتمر مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويشير مشروع وثيقة الاستعراض على التطور الملحوظ لتكنولوجيا المعلومات، وانتشارها على الصعيد العالمي خلال السنوات الـ ١٠ الماضية. ويشير إلى النمو الملحوظ في الهاتف المحمول، ومشتركي النطاق العريض، فضلا عن نجاح الشركات في الاستفادة القصوى من هذه الزيادة في الربط الشبكي.

ويتم سد الفجوات الرقمية، لكن من الواضح أن هناك المزيد مما يتعين القيام به. تدرك نيوزيلندا أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمعلومات ستشكل عاملا حاسما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وقد أطلقت نيوزيلندا استراتيجيتها الجديدة لأمن الفضاء الإلكتروني الأسبوع الماضي. وتقر استراتيجيتنا بأن تحسين الثقة والفهم لمسائل أمن الفضاء الإلكتروني، جانبان مهمان لدعم النمو الاقتصادي، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقر استراتيجية أمن الفضاء الإلكتروني، بأن اتباع نهج شراكة إزاء أمن وسلامة شبكة الإنترنت، على أساس الاحترام والثقة المتبادلين، هو أمر ضروري لترسيخ ثقافة أمن الفضاء الإلكتروني. وفي إطار تنفيذ نيوزيلندا استراتيجيتها، ستواصل الإسهام في بناء قدرات أمن الفضاء الإلكتروني في الدول النامية، مع التركيز بشكل خاص على منطقتها في المحيط الهادي. ويقر برنامج المساعدات التابع لنيوزيلندا أيضا بأن تحسين الربط يمكن أن يشكل حافزا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتدعم نيوزيلندا بشكل خاص تعزيز أهمية عمليات أصحاب المصلحة المتعددين وإسهاماتهم الوارد في مشروع وثيقة استعراض المؤتمر. ويسرنا تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين، خلال أجزاء من عملية الاستعراض هذه. ونحن نرحب بهذه الفرصة لزيادة مشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين في استعراض ٢٠٢٥ لنتائج مؤتمر مؤتمر القمة العالمي.

إن نيوزيلندا مسرورة بأن هذا الاستعراض قد أسفر عن تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة ١٠ سنوات أخرى، مع الحفاظ على ولايته الحالية. سيعزز ذلك نموذج أصحاب المصلحة المتعددين.

وتدرك نيوزيلندا بأنه للعديد من القضايا الشاملة لأكثر من قطاع الناشئة في مجال إدارة الإنترنت، أبعاد تقنية وسياسية. ونقر باستعداد المنظمات القائمة لمعالجة تلك المسائل، ونعترف بالفوائد المترتبة عن التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين لمواجهة تلك التحديات.

جرى خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، الاضطلاع بالعمل لدعم المزيد من التعاون. ونشيد على وجه الخصوص، بالدعمين المالي والتقني المستمرين المقدمين من جانب المنظمات غير الحكومية، اللذين مكنا الحكومات من المشاركة في مناقشات السياسة العامة لأصحاب المصلحة المتعددين. ويعد تعزيز التعاون عملية مستمرة. ومع استمرار تطور شبكة الإنترنت، وظهور استخدامات جديدة، سيكون الحوار المستمر ضروريا لضمان المشاركة الكاملة لجميع الحكومات في ذلك المجال.

وأخيرا، تدعم نيوزيلندا حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، سواء على شبكة الانترنت أو خارجها. وقد عززت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إعمال حقوق الإنسان لكثير من الناس، من خلال تمكين الوصول إلى المعلومات وسبل التعبير. ويجب الاستمرار في تعزيز واحترام الحق في حرية التعبير، وكذلك حق الشخص في عدم التعرض لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته أو خصوصياتها.

السيد صبر الله خان (سري لانكا): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري العميق للرئيس، على عقده هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام.

قرر العالم قبل ١٢ عاما بالضبط، في جنيف، الالتزام ببناء مجتمع معلومات جامع وموجه نحو التنمية ويركز على الأشخاص، وبالتالي بشر ذلك بعصر تسخير الإمكانات الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأغراض التنمية. إننا نمر بمفترق طريق تاريخي، تستعرض فيه الجمعية تنفيذ النتائج الناجمة عن ذلك القرار.

إننا نرحب بمشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) لهذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الذي كان نتيجة لعملية مفاوضات حكومية دولية المكثفة. ويسجل وفد بلدي تقديره العميق للممثلين الدائمين

لدولة الإمارات العربية المتحدة ولاتفيا، على مشاركتهما في تيسير العملية الحكومية الدولية.

وليست أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمعزز كبير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما باعتبارها عامل تمكين رئيسيا للتنمية المستدامة، بحاجة إلى المزيد من التأكيد. ويمكن أن يتيح وصول الجميع إلى شبكة الإنترنت، تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية كبيرة، ومن المسلم به أيضا أن لشبكة الإنترنت تأثيرات إيجابية للغاية من حيث توفير فرص العمل وتكوين الثروات.

ومن المشجع أن نلاحظ استمرار نمو اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، وخاصة خلال العقد الماضي.

وقد زادت نسبة مستخدمي الإنترنت من ١٥ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٤٠ في المائة اليوم. ويصير إنترنت النطاق العريض ميسورا أكثر فأكثر في جميع أنحاء العالم، وقد أدى التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى محو المسافات وعجل بعملية التنمية.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك بعض الحقائق المثيرة للقلق. فالفجوة الرقمية والفجوة في الوصول إلى إنترنت النطاق العريض بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزالان قائمتين، ولا يبشر ذلك بالخير بالنسبة للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من نجاح المجتمع العالمي في النشر السريع لشبكات النطاق العريض، لا يزال هناك بلايين الأشخاص الذين ينبغي الوصول إليهم واستمرار الاستثمار في هذا القطاع أمر أساسي. ومن الضروري أيضا أن تبني مسارات عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أوجه تآزر مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وذلك لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل عنصرا شاملا لعدة قطاعات، يمس جميع أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تسد أوجه التآزر تلك الفجوة الرقمية بجميع أشكالها.

وقد نجحت سري لانكا إلى حد كبير في تنفيذ نتائج محددة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، حيث يتوفر الربط الإلكتروني على نطاق واسع وبأسعار معقولة في جميع أنحاء البلد. وبفضل تنفيذ سياسة وطنية تستند إلى مسارات عمل مؤتمر القمة العالمي، نما الإلمام بتكنولوجيا المعلومات في سري لانكا من ٣ في المائة فقط في عام ٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٤. وتساعد سياسة سري لانكا الوطنية بشأن إنترنت النطاق العريض كذلك في تضييق الفجوة الرقمية وتسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وستتوفر تقنية الاتصال اللاسلكي wi-fi مجانا في جميع أنحاء البلد بحلول آذار/مارس ٢٠١٦ من خلال Loon Project (مشروع لون) الذي تنفذه شركة غوغل، وبالتالي سيتمكن البلد بأكمله من الوصول إلى شبكة الإنترنت. ولكوننا أمة متعددة الأعراق واللغات، نولي أهمية كبيرة لمبادرات الإنترنت متعدد اللغات وننتهج سياسة تشجع التعددية اللغوية. وتحقيقا لتلك الغاية، وفرنا الشروط التقنية التي ترمي إلى تيسير استخدام اللغات المحلية على شبكة الإنترنت.

وتعتبر سري لانكا أن للدور المتزايد للفضاء الإلكتروني وأهمية مبادرات بناء الأمن أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل مجتمع المعلومات. وفي هذا الصدد، قمنا بسن قوانين بعيدة الأثر، تحظر جرائم الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك فيما يتعلق بالانتهاك الجنسي واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وخطاب الكراهية. وسري لانكا دولة طرف في اتفاقية بودابست بشأن الجريمة الإلكترونية، التي دخلت حيز النفاذ في سري لانكا في ١ أيلول/سبتمبر.

وكمجتمع مؤلف من أشخاص ينتمون إلى أجناس وأديان وثقافات متعددة تعايشوا لآلاف السنين، وكبلد خرج مؤخرا من نزاع طويل الأمد، فإن سري لانكا تعي تماما خطر إساءة استعمال الإنترنت. ونحن ندرك واجبنا، بوصفنا دولة منخرطة في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، في اتخاذ جميع التدابير

اللازمة لضمان التسامح على شبكة الإنترنت والحاجة الماسة إلى تغيير المواقف وأنماط السلوك في المجتمع عموما، لا سيما بين الشباب.

وقد أثارت سياسة الحوكمة الإلكترونية وما يتصل بها من مشاريع في سري لانكا حراكا سريعا لتوفير خدمات إلكترونية تعود بالفائدة على جزء كبير من سكان البلد. وقد أشادت الأمم المتحدة بنجاحنا في الاستثمار في الحوكمة الإلكترونية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن سري لانكا أنشأت إطارا قانونيا للحوكمة والتجارة الإلكترونية من خلال اعتمادها، قبل عدة سنوات، للتشريعات اللازمة للمعاملات التجارية الإلكترونية، استنادا إلى القوانين النموذجية للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وستساعدنا جميع هذه التطورات في تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني.

إن اجتماع اليوم رفيع المستوى يتيح لنا فرصة لاسترجاع تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويمكن ألا نرى التقدم الذي أحرزناه حتى الآن فحسب، ولكن أيضا الثغرات والتحديات التي نواجهها في سعينا من أجل بناء مجتمع معلومات يتمحور حول الإنسان وشامل للجميع وموجه نحو التنمية. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامنا ببناء مجتمع عالمي حقا.

السيد السعد (المملكة العربية السعودية): يتقدم وفد المملكة العربية السعودية، في بادئ الأمر، بشكره على الجهود التي بذلها ممثلا دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وجمهورية لاتفيا الصديقة في تيسير العملية التحضيرية الحكومية الدولية للاستعراض الشامل لتنفيذ مخرجات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويقدم شكره لجمهورية جنوب أفريقيا على جهودها في تنسيق أعمال مجموعة الـ ٧٧ والصين خلال العملية التحضيرية بصفتها رئيس المجموعة خلال الدورة.

كما تؤيد المملكة البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.76).

حرصت المملكة العربية السعودية على تنفيذ مخرجات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ذات الصلة بالصعيد الوطني، آخذة في الحسبان أهمية بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية والمقاصد الإرشادية الواردة في خطة عمل جنيف. ويتبين من متابعة تنفيذ تلك المخرجات والأهداف أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت السقف المعتمد لإنجاز العديد من الأهداف المحددة.

لقد أثبت الإنترنت أنه أداة فاعلة في كل مجالات الحياة ولهذا حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على إيصال خدمات الإنترنت عالية السرعة لكل مواطن ومقيم في كل تجمع سكاني في جميع أرجاء المملكة، بما فيها المناطق النائية. ولتحقيق ذلك، لم تكتف الحكومة بفتح سوق الاتصالات والاعتماد على الشركات المتنافسة، بل قامت بتمويل المشاريع الكبرى حتى تضمن من خلالها وصول الخدمات الصوتية وخدمات الإنترنت السريع بجودة عالية وأسعار مناسبة. ونتيجة لهذا التطور الذي وصلت إليه الخدمات الإلكترونية الحكومية، حصدت المملكة عددا من جوائز مشاريع مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات منذ إطلاقها في عام ٢٠١٢، وذلك في مجال الاتصالات والخدمات الحكومية الإلكترونية.

تفخر المملكة بأدائها النشط في أعمال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في مرحلتيها الأولى والثانية، وكذلك بأدائها في الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة، وتواصل دعمها المستمر لنتائج القمة من خلال مشاركتها في لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك شغلها لعدة مناصب رئيسية في اللجان المعنية، إذ شغلت منصب نائب رئيس اللجنة عن منطقة آسيا في الدورة السابعة عشرة،

بالإضافة إلى عضويتها في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات وكذلك رئاسة الفريق العامل التابع المجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت. كما تشغل المملكة منصب نائب رئيس الفريق العامل التابع للمجلس المعني بتنفيذ مخرجات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

ومن خلال هذا التوجه للمملكة العربية السعودية كان الحرص في الإسهام في العملية التحضيرية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نتائج القمة بعد مرور ١٠ سنوات على اعتمادها.

يعدُّ مفهوم مسؤولية أصحاب المصلحة المتعددي الأطراف وأدوارهم مفهوما أساسيا في تعريف الإدارة الدولية للإنترنت حسبما ورد في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات. وقد أكد مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى (A/70/L.33) هذا المفهوم المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وذلك على النحو الوارد في الفقرة الخامسة والثلاثين من برنامج عمل تونس. ومن هذه الأدوار والمسؤوليات، كون سلطة وضع السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت حقا سياديا للدول، وأن تقوم الحكومات بوضع تلك السياسات على قدم المساواة. وتتطلع المملكة من خلال هذا الاستعراض الشامل إلى العمل على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي التي لم تنفذ بعد. إذ أن هناك على سبيل المثال لا الحصر، بطئا في تنفيذ نتائج برنامج عمل تونس فيما يتصل بالإدارة الدولية للإنترنت. فحتى هذه اللحظة ما زالت هذه الإدارة لا تعمل على النحو المنصوص عليه في الفقرتين التاسعة والعشرين والحادية والثلاثين من برنامج عمل تونس. كما أنه لم يتحقق التعاون اللازم المعزّز لتمكين الحكومات من تنفيذ مهامها والاضطلاع بمسؤولياتها على قدم المساواة في مسائل السياسة الدولية المتعلقة بالإنترنت على النحو المنصوص عليه في الفقرتين الثامنة والستين والتاسعة والستين من برنامج عمل تونس، وذلك لحماية أمن الشبكات واستثمارات الدول التي تتجاوز بلايين الدولارات في بناء شبكاتها الوطنية وتحويل كل معاملاتها إلى معاملات إلكترونية.

ولا يسعنا في هذه الكلمة إلا التأكيد على تقدير المملكة العربية السعودية لجهود الاتحاد الدولي للاتصالات في متابعة تنفيذ نتائج القمة من خلال أفرقة العاملة المتخصصة، وتنظيمه لفعاليات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ونؤكد على إيماننا العميق بضرورة استمرار الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ مهامه القيادية فيما يتعلق بتيسير وتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في المستقبل.

السيد سوبراووتو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب، باسم وفد جمهورية إندونيسيا، عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة على قيادته خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى.ونود أيضا أن نشكر الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة ولاتفيا، الميسرين المشاركين للاستعراض العام للوثيقة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات على عملهما الشاق أثناء العملية التشاورية.

وقد أعلنا التزامنا قبل عشر سنوات بالسعي إلى تحقيق رؤية مجتمع المعلومات.ولكي ينجح هدف هكذا، فإنه يجب علينا أولا أن نضع أساسا متينا لذلك على الصعيد الوطني.ومن جانبنا، فقد اعتمدت إندونيسيا سياسات ونظما تُعنى بتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية دعم تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي وأعمالها، فضلا عن تعزيز الاتصال في المناطق الحضرية والريفية.وفي الوقت الراهن، بلغت نسبة معدل انتشار مستخدمي الهاتف النقال في إندونيسيا ١٥٠ في المائة من مجموع السكان أو نحو ٣٥٠ مليون مشترك.وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٨٨,١ مستخدم في حين بلغ عدد مستخدمي تقنية النطاق العريض ٤٨ مليون مستخدم.ومن المتوقع أن يصل نمو مستخدمي تقنية النطاق العريض إلى ٣٠

في المائة هذا العام و ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥.وفي سبيل التعجيل بنمو تقنية النطاق العريض في جميع أنحاء الأرخبيل، وضعت الحكومة مؤخرا خطة إندونيسيا لتقنية النطاق العريض بالإضافة إلى وضع خريطة طريق للتجارة الإلكترونية.

وما دام نمو التكنولوجيا السريعة يسبق وضع السياسة العامة، فما تزال أمامنا تحديات فيما يتعلق بالاستجابة للمسائل الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أفضل.وبالتالي، يتعين علينا أن نجعل من بذل الجهود الجماعية استراتيجية كبرى بالنسبة لنا.وفي ذلك الصدد، فإن هناك ثلاثة تحديات ناشئة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأود أن أشدد على ما يلي.

أولا، أرى أن هدفنا النهائي واضح: يتعين علينا سد الفجوة الرقمية عن طريق تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره حلا وأداة للتنمية أيضا.ونرى أن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمرونة فيما يتعلق بالملكية الفكرية هي عوامل رئيسية لتحقيق ذلك الهدف.وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تواصل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات تيسير مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز الجهود الرامية إلى تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في سياق الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانيا، ترى إندونيسيا أن السعي ومواصلة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بطريقة تتسم بالسلامة والأمان والثقة والتسامح يقتضيان أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز أهمية الأخلاقيات بالنسبة لمجتمع المعلومات، بما في ذلك عن طريق وضع مدونة تعنى بتنظيم استخدام السيبرنطيقا.ونحن على ثقة بأننا إذ نقوم بذلك، سيكون بوسعنا تحقيق إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن نواصل في الوقت نفسه تحويل التحديات التي نواجهها في بناء هياكل أساسية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء مجتمع معلومات موجه نحو التنمية، إلى فرص يمكنها أن تسهم في تحقيق التقدم المشترك.

ثالثا، ينبغي أن يسهم تنفيذ مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) للاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وتوفير وسائل تنفيذها على النحو المبيّن في خطة عمل أديس أبابا.وينبغي أن تسهم مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المتوقع عقدها في المستقبل أيضا بشكل إيجابي في تحقيق التوصيل في: ٢٠٢٠ برنامج عمل عالمي لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم.

ونشدد على أهمية إطار إدارة الإنترنت في التصدي للتحديات الناشئة في مجال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.ونرحب في ذلك الصدد، بتمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت.وينبغي أن يعزز المنتدى العمل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وأن يقدم حلولا ملموسة لتحسين آلية إدارة الإنترنت القائمة، مثل العملية الجارية لنقل الإشراف على مهام هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة إلى مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين.

وفي هذا الصدد، تواصل إندونيسيا دعم النهج المتعددة الأطراف وبين أصحاب المصلحة المتعددين لإدارة الإنترنت التي تشجع الحكومات، والأعمال التجارية الخاصة، والمجتمع المدني، وجميع الجهات المعنية على المشاركة في المناقشات والإسهام فيها.

وينبغي أن نواصل التعاون من خلال مؤتمر القمة العالمي مع جميع أصحاب المصلحة في العمل نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتسم بالشمول والشفافية والتكافؤ وتركز

على البشر لصالح البشرية جمعاء. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على دعم إندونيسيا من أجل تعزيز وتشجيع إقامة مجتمع معلومات عالمي يسهم في تحقيق التقدم والأمن والازدهار المشترك.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرين المشاركين – الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة ولاتفيا – على التوجيه الحكيم والفعال لعملية استعراض مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، كما أود الإعراب عن عميق تقديرنا لهما على جعلها أحد أوجه النجاح الواضحة.

بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، نجتمع هنا في الأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ نتائجها والتأكيد من جديد على التزامنا بالمبادئ الأساسية المحددة لها، التي تم فيها التأكيد بحق على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق التنمية وأداة بالغة الأهمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. كما جسد اجتماعنا عزمنا المشترك على بناء مجتمع معلومات يركز على البشر ويتسم بالشمول وبالتوجه نحو التنمية.

وعلى مدار السنوات العشر الماضية، أسهمت أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعمها للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي أن يستمر هذا الإسهام في النمو وفي العمل كعامل حفاز من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع القيام في الوقت نفسه بضمان الإدماج الرقمي للجميع من خلال إتاحة خدمات النطاق العريض بتكلفة ميسورة للجميع. وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في سبيل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي، لا يزال يتعين علينا مواجهة التحديات الماثلة أمامنا. وهذا سيتطلب منا التعاون وإيجاد أوجه التآزر، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات البلدان النامية. ولا يزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل إذا أردنا سد الفجوة الرقمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وتحقيق إمكانية الوصول المتكافئ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الترابط في المناطق الريفية والنائية.

ولا حاجة إلى التشديد على أهمية وسائل التنفيذ بمعناها الأوسع نطاقا. كما أن ضمان كفاية آليات التمويل والاستثمار المستدام في البنية التحتية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن يكون واضحا أن مستوى التنفيذ في البلدان النامية مرتبط باكتسابها للقدرات، الأمر الذي يتطلب بالتالي الوفاء بالالتزامات الدولية في هذا الصدد.

وحيث إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت مرتبطة على نحو متزايد بالتنمية على مر السنين، فقد أصبحت هدفا للأغراض الإجرامية. ولذلك، ينبغي أن نعزز جهودنا التعاونية الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات الأمنية عن طريق تفعيل أمن الفضاء الإلكتروني ومكافحة الجريمة الإلكترونية، من أجل تحقيق الفعالية في منع التهديد المتزايد الذي يشكله استخدام الإرهابيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نكفل بناء القدرات في مجال أمن الفضاء الإلكتروني ونقل المعارف للبلدان النامية. كما تؤمن مصر إيمانا قويا بأهمية وضع صك دولي يرمي إلى مواجهة هذه التحديات.

وفيما يتعلق بتحسين التعاون، لا تزال مصر تشعر بالقلق من أن الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون لا تزال تحتاج إلى التعزيز، ببساطة، من أجل تحقيق الأهداف الأساسية المحددة في برنامج عمل تونس. وفي السنوات القادمة، علينا بذل مزيد من الجهود لضمان التفعيل التام لخطط التعاون المعززة. وينبغي تحسين دور المرأة والشباب في تنمية مجتمع المعلومات

وتعزيزه، بهدف تعزيز ابتكاراتهم ومباشرتهم للعمل الحر، وفي الوقت ذاته إتاحة الفرص لهم وضمان إسهامهم النشط في الاقتصاد الرقمي. كما ينبغي تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاندماج في التيار العام للمجتمع من أجل مساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم كاملة.

وينبغي اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تعزيز الدور الأساسي لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء من أجل ضمان خصوصية المعلومات أو حماية الأطفال على شبكة الإنترنت، مع التأكيد على الأحكام الرامية إلى ضمان حرية التعبير التي تستتبع واجبات ومسؤوليات خاصة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها، وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات.

وتعلق مصر أهمية كبيرة على مبادئ مؤتمر القمة العالمي، التي تؤكد من جديد على أن الإدارة الدولية للإنترنت ينبغي أن تكون متعددة الأطراف وأن تتسم بالشفافية والديمقراطية. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الأهمية البالغة لاحترام الحقوق السيادية للدول فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية ذات الصلة بالإنترنت. كما اضطلع القطاع الخاص في مصر بدور هام في هذا الصدد في إطار مسؤولياته، وذلك إلى جانب تقديم الحكومة للدعم المتواصل من خلال توفير بيئة مواتية، إضافة إلى تقديم مساهمات كبيرة من المجتمع المدني للجوانب الاجتماعية والإنمائية.

ومن الجدير بالذكر أن مصر قد شاركت بنشاط في منتدى إدارة الإنترنت منذ إنشائه، واستضافت اجتماعه السنوي الرابع بنجاح في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٤، قدمنا تقريرنا المرحلي الوطني. كما أخذنا بعين الاعتبار نتائج مؤتمر القمة العالمي من خلال استراتيجيتنا للمجتمع الرقمي للفترة ٢٠١٤- ٢٠٢١. وعلى نحو مماثل، أطلق الرئيس المصري قبل يومين فقط مبادرتين هامتين في مجالات التصميم والصناعة الإلكترونيين والتعليم التكنولوجي، ترميان إلى زيادة تعزيز جهودنا الوطنية الهادفة إلى تسخير طاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن التزام مصر بالتنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر القمة العالمي لا يزال ثابتا. وسوف نواصل جهودنا الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل القيام بدورنا في هذا المسعى، من خلال التعاون مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء على جميع المستويات.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة للميسرين المشاركين وجميع من أسهموا في الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (A/70/L.33). ونرى أنه يعكس بأمانة رؤية عملية مؤتمر القمة العالمي ويشهد على جهودنا المشتركة.

ونحن اليوم نستعرض التقدم الكبير الذي أحرز على مدى العقد الماضي نحو تحقيق هدفنا المتمثل في بناء مجتمع معلومات شامل ومتمحور حول الناس وموجه نحو التنمية. لقد توغلت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الآن تقريبا في كل ركن من أركان العالم وكل جانب من جوانب حياتنا اليومية. وقد حولت كيفية تفاعلنا، وتواصلنا، وسفرنا، وممارسة أعمالنا. وبنفس القدر من الأهمية، عززت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حقوق الإنسان وأدت إلى تحقيق قدر أكبر من حرية التعبير.

وقد خطونا خطوات واسعة في آذار/مارس نحو تحقيق الترابط العالمي. والآن لدى أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم طريقة ما للوصول إلى شبكة الإنترنت. إنه إنجاز مدهش، والكثير منا الآن يستفيد من هذا التطور. ولكن يجب أن نتذكر

أيضا أن ٦٠ في المائة من السكان لا يمكنهم الوصول بعد إلى شبكة الإنترنت.

إن دوائر الناس المتسعة باستمرار في جميع أنحاء العالم أصبحت جزءا من الثورة التكنولوجية. فالوصول الأوسع يعني درجة أكبر من الترابط ومزيدا من الازدهار. لقد أصبح اليوم، بوسع صغار المزارعين في أفريقيا الاتصال لاسلكياً بتكنولوجيا النظام العالمي لتحديد مواقع تعقب الثروة الحيوانية المفقودة، وإدارة حالات تفشي الأمراض بين قطعانهم. من الجدير بالذكر أنه يمكن في كينيا للأسر غير القادرة على الوصول إلى المصارف المحلية القيام بعمليات التسوق الخاصة بها عن طريق إجراء معاملات آمنة بواسطة هواتفها النقالة. لقد أمكن إحراز تقدم بفضل التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة، وبفضل الدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص والالتزام بتهيئة بيئة تشجع على الاستثمار، وتطلق العنان للابتكار. اليوم لم تعد المسألة ما إذا كان ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أ، بل كيف يمكن لهم أن يتعاونوا لتحقيق الرؤية المتمثلة في مجتمع منفتح وشامل يكون الناس محوره.

إن العنصر الأساسي فهذا الجهد يكمن في ضرورة بناء جسر عبر الفجوة الرقمية لربط غير المتصلين بشبكة الأنترنيت. على الرغم من أننا شهدنا تقدما كبيرا في هذا الصدد، لا تزال هناك فجوة بين البلدان وداخلها. ولا بد من تركيز خاص على حالة المرأة والفتيات، والأشخاص المعاقين، فهم من بين أكثر الفئات ضعفا ومع ذلك أقل وصولا إلى قنوات المعلومات ووسائل الاتصال. إن عدم المساواة في عالم الأنترنت يعوق التقدم، تماما ويعرقله أيضا في العالم الحقيقي. وما دمنا عاجزين على سد الفجوة، من حيث الوصول ونوعية الوصول، على حد سواء، سيظل عملنا غير مكتمل.

في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). في السنة المقبلة، في الوقت الذي نركز فيه على تحقيق أهداف وغايات الخطة، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تؤدي دوراً تحويليا في جهودنا. يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقتدح شرار الصناعات الجديدة والنمو الاقتصادي. إنها تغير وجه التعليم من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة، وعن طريق التمكين من تقديم خدمات صحية أكثر كفاءة وأعلى جودة. وبما أن خطوط برنامج عمل مجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة مرتبطة ارتباطا متينا، تعتقد إسرائيل أنه ينبغي أن نركز على تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بتحقيق الأهداف.

تؤمن إسرائيل بشدة بأنه في سبيل تحقيق أهدافنا المتمثلة في بناء مجتمع معلومات مفتوح، ينبغي أن تظل إدارة الإنترنت مفتوحة وشفافة وتشمل جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، تعترف إسرائيل بالدور الحيوي الذي يقوم به منتدى إدارة الإنترنت وبالعمل الكفء الذي يقوم به وترحب بتمديد ولايته.

في ٦٧ سنة قصيرة، تحولت إسرائيل من أرض من المستنقعات والرمال إلى دولة فتية. لقد تحقق ذلك العمل الجبار بفضل روح الإبداع والسياسات الاستشرافية. إذ أن إسرائيل تولي اهتماما كبيرا للتعاون بين الحكومة والشركات، واستثمرت بشدة في التعليم، وشجعت على البحث والتطوير، واستهدفت حوافز الاستثمار. وتعرف إسرائيل معرفة مباشرة مدى أهمية الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الطريق المفضي إلى التنمية. فقد ساعدتنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إدارة مزارعنا وزيادة غلة المحاصيل لدينا واستخدام المياه على نحو أكثر كفاءة. كذلك غيرّت التكنولوجيا شكل اقتصادنا، وساعدت على جعل إسرائيل اليوم قوة دافعة في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

كما نعرف، فإن التكنولوجيا غيرت العالم، وإسرائيل فخورة بأن تكون جزءا من هذا التغيير. إن إسرائيل على الرغم من حجمها، فهي محور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالميا، ولديها عدد من المنشآت الصاعدة للفرد الواحد أكثر من أي بلد آخر. كما أن لديها أعلى نسبة لمستخدمي الإنترنت في المنطقة. فشركات التكنولوجيا العالية في إسرائيل في طليعة الابتكار في مجالات مثل التكنولوجيا النانوية، والمعدات الطبية، والاتصالات السلكية واللاسلكية وبرامج الهاتف المحمول. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بتطوير أحدث الحلول لبعض من أصعب التحديات في العالم.

على سبيل المثال اخترع الإسرائيليون وحدات التخزين المحمولة من نوع USB التي غيرت مشهد المعلومات وتخزينها، فتلك الوحدات تمكن ملايين الناس في جميع أنحاء العالم من تبادل ونقل كميات كبيرة من المعلومات بسهولة. وكذلك برنامج Waze وهو أكبر راصد لحركة المرور على الطرقات في المجتمعات المحلية التي تتقاسم المعلومات في الوقت الحقيقي ليس فقط لجعل قيادة المركبات أسهل، بل أيضا لجعلها أكثر آمانا وأكثر استدامة بخفض الوقت المستغرق والوقود في السفر، وبذلك تقلل من تلوث الهواء. وكذلك شركة Checkpoint، أكبر الشركات البائعة للأمن في العالم، هي شركة إسرائيلية توفر الحلول الرائدة في صناعة الأمن وتوفر الحماية من الهجمات لملايين لمستخدمي منتجاتها في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى الابتكارات المحلية، أقامت الشركات العالمية الرائدة، مثل أبل ومايكروسوفت وشركة إنتل، مراكز بحوث وتطوير في إسرائيل، للاستفادة من الدراية المحلية والبيئة المؤاتية التي تتم تهيئتها لقطاع الأعمال.

إن التزام إسرائيل بالاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتجاوز حدودنا. ففي العام الماضي، توصلت إسرائيل إلى اتفاق مع البنك الدولي لنقل وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي. يركز الاتفاق على تقاسم أفضل الممارسات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع راسمي السياسات في البلدان النامية وموظفي البنك، بما في ذلك من خلال عقد الدورات التدريبية، وتقديم المساعدة التقنية في مجال أمن الفضاء الإلكتروني.

اتخذنا اليوم خطوة هامة أخرى على الطريق المفضي إلى بلوغ مجتمع معلومات مفتوح وشامل. كما نتطلع قدما نحو المستقبل، ونلتزم بالعمل معا لتحقيق أهدافنا المشتركة، وتسخير الإمكانات الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح الأجيال المقبلة.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (انظر A/70/PV.76).

أود أن ابدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الميسرين، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والممثل الدائم للاتفيا، على جهودهما الدؤوبة والطريقة البارعة التي أدارا بها المفاوضات التحضيرية لهذه الجلسة التي مكّنت من اعتماد مشروع وثيقة ختامية (A/70/L.33) ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي.

تقر جمهورية الأرجنتين بالتصميم العالمي والالتزام العالمي بمجتمع معلومات محوره الناس وشامل وموجه نحو التنمية، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وحقوق الإنسان والتعددية. إن الأرجنتين ملتزمة جداً باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). يعتقد بلدي على وجه التحديد، بأن سد الفجوة الرقمية عامل رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولهذا السبب من المهم توفير الوسيلة للحد من الفجوة، لكون الإنسان محور مجتمع المعلومات القائم

على المعرفة التي يمكن أن تتحقق من خلال الوصول الشامل إليها، وتعم فوائدها المجتمع من خلال استخدامها في تحسين نوعية الحياة وتشجيع تحول الخدمات، مما يعزز القدرة على المنافسة وتكافؤ الفرص والشمول الاجتماعي.

وتماشيا مع ما ورد آنفا، ترحب الأرجنتين بإدراج إشارات إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين في مشروع الوثيقة وأهمية سد تلك الفجوة. يود بلدي أن يشدد على حاجة جميع مؤسسات إدارة الإنترنت إلى النظر في فكرة إقامة توازن بين الجنسين في هياكلها الخاصة، لا سيما في المناصب القيادية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن فهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصة لتعزيز المساواة بين الناس، وينبغي للبلدان أن تعزز الممارسات القانونية والسياسية والتنظيمية التي تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن الأشخاص الضعفاء جدا.

تؤمن الأرجنتين بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري، حيث يمكن أن يكون عاملاً حفازاً على الاستخدام الكفء للطاقة وبناء المدن الذكية بالاستفادة من مزايا التكنولوجيات، مثل ما يعرف باسم ”أنترنيت الأشياء“. وفي هذا الصدد، فإن التعليم وبناء القدرات لهما أهمية حيوية في الاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المتصلة بها. وتحقيقا لتلك غاية، من المهم أن نضاعف من جهودنا لتحقيق أقصى قدر من الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمنتجات، والمحتوى ومحطات التراسل بتشجيع بلوغ محو الأمية الرقمية، وتهيئة فرص العمل الكريم، وتعزيز الحكومة الإلكترونية، والاستفادة من جميع المزايا المتأتية من تعميم الخدمات الرقمية.

وعلى نفس النسق، نشيد بأنه جرى في مشروع الوثيقة الختامية إدراج إشارات إلى أهمية تشجيع تنوع الثقافات والهوية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي والحفاظ عليها في النظام الإيكولوجي الرقمي للإنترنت وما يتصل به من خدمات. وسيعمل ذلك، من بين أمور أخرى، على تعزيز حصول الجميع على الخدمات، وتعزيز حيوية المجتمعات متعددة اللغات وتعزيز الحوار بين الثقافات وتحسين الانفتاح والتفاهم المتبادل وتعزيز التسامح مع الآخرين، ومن ثم المساهمة في الاستقرار الديمقراطي والسلم الدولي وتكافؤ الفرص لجميع شعوب العالم.

ويعلق بلدي أهمية كبيرة على جميع المسائل التي تتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، ولكن دائما بفهم أن ما يتخذ من إجراءات في هذا الصدد يجب أن يحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان. وبالنظر إلى حساسية هذه المسائل، نشدد على أهمية الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الخصوصية، تمشيا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا – في مجال أمن الفضاء الإلكتروني – أن نواصل الاعتقاد بأن اتفاقات التعاون التقني الثنائية في حد ذاتها ستؤدي إلى القضاء على الجريمة على شبكة الإنترنت. ولذلك السبب، نعتقد أن من الأهمية بمكان تعزيز آليات للتعاون فيما بين جميع البلدان، باعتباره السبيل الوحيد للتصدي بفعالية لمشاكل أمن الفضاء الإلكتروني.

وفيما يتعلق بإدارة الإنترنت، نعتقد أن للحكومات دورا هاما وأنه من المهم لجميع هياكل المنظومة العامة للإنترنت وإدارتها، الآن وفي المستقبل على حد سواء، أن تحترم وتعكس مشاركة متوازنة من جانب جميع الجهات الفاعلة، بما يتماشى مع دور كل منهم. وفي هذا الصدد، تشيد الأرجنتين بالتزام جميع الأطراف المعنية – الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية – التي تضافرت وعملت معا في عدد من المنتديات الدولية والحكومية المختلفة من أجل تحقيق نتائج ملموسة في مسألة إدارة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، فإننا

نرحب بتمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لعشر سنوات أخرى. ونذكر أن مشاركة الأرجنتين النشطة في منتدى إدارة الإنترنت ترجع إلى عام ٢٠٠٦، وأن بلدي كان من بين البلدان التي أيدت إنشاءه، خلال المرحلة الثانية لمؤتمر مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الذي عقد في تونس في عام ٢٠٠٥.

وأختتم بالترحيب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد عدة أشهر من المفاوضات لتقديم مشروع الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. من شأن مشروع الوثيقة الختامية أن يمكننا من الاستفادة من الإنجازات التي تحققت منذ عام ٢٠٠٥ لتهيئة مجتمع معلومات يركز على البشر وشامل وموجه نحو التنمية.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد جمهورية تترانيا المتحدة البيان الذي أدلى به وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية في جمهورية جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.76).

ونشارك أيضا في الترحيب بعقد جلسة اليوم بشأن استعراض تنفيذ نتائج مؤتمر مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ونشكر ونثني على الميسرين المشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية على جهودهما الدؤوبة وقيادتهما، التي أسفرت عن توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) كما نشكر الوفود على مشاركتها البناءة في هذه العملية، والجهات المعنية غير الحكومية على مساهمتها.

لقد شهد العقد الماضي زيادة هائلة في ربط تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإمكانية الوصول والابتكار. وقد أوجدت هذه التطورات إطارا تمكينياً هاما للحد من الفقر والتصدي للتحديات الإنمائية المزمنة الأخرى. لكن، وعلى الرغم من ذلك النمو، لا تزال هناك فجوات هائلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين المناطق الحضرية والريفية وبين الرجال والنساء. وعليه، فمن الضروري أن نبذل كل جهد ممكن من أجل سد الفجوات القائمة. ويمكن لذلك أن يتم من خلال تهيئة بيئة مواتية وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك التعاون الثنائي. وينبغي أيضا أن نستفيد استفادة كاملة من آليات ومبادرات السياسات والتمويل، مثل صناديق الخدمة الشاملة وشراكات القطاعين العام والخاص الأخرى.

وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، مثل بلدي، سنستفيد كثيرا من آلية تيسير التكنولوجيا. فنحن نرى إمكاناتها الهائلة في تعزيز تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في بلداننا. وفي ذلك الصدد ندعو أيضا إلى المواءمة الكاملة بين عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وخطة عمل أديس أبابا، ولا سيما آلية تيسير التكنولوجيا. وتعلق تترانيا أهمية كبيرة على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن نعمل بلا كلل بالتعاون مع الشركاء المحليين والأجانب لتلبية احتياجات شعبنا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالنظر إلى أهمية الهياكل الأساسية، فقد قامت حكومة بلدي بإنشاء العود الفقري لشبكة وطنية في مجال تقنية النطاق العريض لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجري تنفيذها على خمس مراحل. وباكتمال المرحلة الثانية، تغطي شبكة الألياف البصرية الآن ما مجمله ٧ ٦٥٠ كيلومترا، لتصل إلى جميع المناطق الإدارية في البلد.

وقد أدت جهودنا لتعزيز تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة كبيرة في الخدمات المتنقلة وخدمات النطاق العريض. ونتيجة لذلك، يبلغ مشتركو الهواتف النقالة حاليا ٣٤ مليون مشترك، ويبلغ مستخدمو شبكة الإنترنت ١١ مليونا. وفي حالتنا، توجد تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك

الحكومة والتعليم والصحة والزراعة والعمل المصرفي والعمالة والتجارة والسياحة والخدمات البريدية والنقل، من بين مجالاتأخرى. وعلاوة على ذلك، حتى حزيران/يونيه، بلغت مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ناتجنا المحلي الإجمالي ٣,٩ في المائة. وبالتالي، لا يمكننا أن ننكر أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكبير على شعبنا ومصادر رزقه. لقد مكنت آلاف الرجال والنساء من خلال الخدمات المالية والمصرفية المتنقلة. وربطت مئات الطلاب بمواد تعليمية غير محدودة عبر الإنترنت وخارجها وعملت على تحويل أحلام العديد من أصحاب المشاريع من الشباب والمبدعين إلى واقع.

ومن واجبنا، بالتالي، أن نواصل السعي إلى تحقيق وصول أوسع نطاقا وأكثر استدامة إلى تكنولوجيا معلومات واتصالات جيدة وميسورة للجميع. ونحن ندرك أن لدينا فرصة فريدة لتحقيق ذلك الهدف في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي تسلم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر تمكين شامل لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية الـ ١٧ جميعها. ولذلك يجب أن نعالج الفجوة الرقمية لتيسير تحقيق الأهداف. وإذ نفعل ذلك، يجب علينا ضمان الاستخدام المأمون والآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويساورنا القلق إزاء تزايد التطبيقات السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الضارة مثل الجرائم الإلكترونية والإرهاب وانتهاك الخصوصية ونشر الخطاب الذي يحض على الكراهية والتعصب الأعمى والتطفُّل في شؤون الآخرين.وتتطلب مواطن الضعف في المجالات هذه أن نوليها اهتمامنا العاجل إذا أردنا تعزيز ثقة الجمهور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.ولا ريب أننا نشهد أيضا كيف تغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طريقة حياتنا كل يوم، وكيف أنها تحول بصورة متزايدة طريقة تفاعلنا مع بعضنا بعضا وكيف نقضي وقتنا.ونتيجة لذلك أصبح البعض عرضة للأمراض غير المعدية بسبب الخمول البدني، في حين أصبح البعض الآخر أقل إنتاجية بسبب إدمان الوسائط الاجتماعية وشبكة الإنترنت، أو بسبب الانفصال المفرط عن الواقع، وبالتالي يصبح هؤلاء أقل فعالية في مواجهة التحديات الاجتماعية والمجتمعية.

وتزيد كل هذه التحديات من ضرورة العمل الجماعي. ويجب علينا السعي إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة مسؤولة ومستدامة لأجل التنمية.ويجب أن نعمل على منع إساءة استخدام هذه التكنولوجيا، بما في ذلك عن طريق وضع النظم الفعالة لذلك الغرض.وعلينا في الوقت نفسه إجراء البحوث اللازمة لتحديد حجم المشكلة وتقديم الحلول الناجعة لها.ويجب أن نسعى أيضا إلى غرس ثقافة السلام والتسامح والاحترام المتبادل في عقول شبابنا.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام تنزانيا بنتائج عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.ونؤكد مجددا أيضا إيماننا بمبدأ التعاون والمشاركة بين أصحاب المصلحة المتعددين.ونرى أن ذلك يمثل ركيزة دائمة لعملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ونشيد بالاتحاد الدولي للاتصالات لجهوده المستمرة، لا سيما في مجالات تنمية البنية التحتية وبناء القدرات.وأخيرا، نود أن نعرب عن تأييدنا لنتائج هذا الاجتماع.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب سلوفينيا بالاعتماد المتوقع لمشروع الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى (A/70/L.33).وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة ولاتفيا على توجيههما لهذه العملية.

تعرب سلوفينيا عن ترحيبها وتأييدها لأهداف عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المكرسة لبناء مجتمع

معلومات شامل للجميع ومحوره الإنسان على الصعيد العالمي. ونرى أن من المهم للغاية أن توجه الجهود المستقبلية نحو تطوير مجتمع المعلومات وسد الفجوة الرقمية بين مختلف أنحاء العالم وفيما بين الدول والشعوب.ولا يمكن تحقيق رؤية مؤتمر القمة العالمي التي تركز على الإنسان – بوصفه السبب الرئيسي وراء بناء مجتمع المعلومات – إلا بأن تتسم شبكة الإنترنت بالانفتاح والحياد.وتكمن الفائدة العظمي لشبكة الإنترنت بوصفها تكنولوجيا حديثة لأغراض التنمية في انفتاحها وحيادها. وبدون أن تكون شبكة الإنترنت مفتوحة ومحايدة لن تكون هناك وسائل اتصال جديدة، في حين يكون تبادل الخبرات والمعارف محدودا. ومع صعود عمالقة الإنترنت فإن من المتوقع أن تقل فرص الآخرين في الاستفادة من هذه التكنولوجيا، ما يؤدي إلى إعاقة تنمية المجتمعات والاقتصادات الرقمية الحديثة على حد سواء.

ولن تسمح ممارسات التقييم الصفري إلا بالوصول إلى خدمات معينة، وبالتالي تمنع المستخدمين من الاستغلال الكامل لإمكانات الإنترنت.وكثيرا ما تُختزل شبكة الإنترنت – بذريعة تعزيز الوصول إليها – إلى مجرد خدمة لا أكثر فيما يتعلق بتنمية المجتمعات.ويتعين علينا في المستقبل أيضا إيلاء المزيد من الاهتمام لممارسات السوق التمييزية فيما يتصل بمحتوى الإنترنت بهدف منع السلوك الاحتكاري في الاقتصاد الرقمي.وينبغي أن تواصل الدول تطوير المعارف المناسبة والبنية التحتية اللازمة للتصدي للتحديات الناشئة، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير.

وتكتسي نقاط التبادل على الإنترنت – التي يجب أن تكون متاحة لجميع مقدمي خدمات الإنترنت – أهمية بالغة لتطوير شبكة الإنترنت وتوافرها.وقد أنشأت سلوفينيا نقاط التبادل على الإنترنت على أساس غير ربحي، وبالتالي، فقد أصبح بوسع جميع مقدمي خدمات الإنترنت السلوفينيين تبادل المعلومات مجانا.وأتاح ذلك أيضا تبادل المعلومات بتكلفة معقولة على الصعيد الوطني، وسمح لمقدمي خدمات الإنترنت الآخرين بدخول السوق، ما جعل الإنترنت أكثر سهولة بالنسبة للمستخدمين النهائيين.وتشير الخبرة المكتسبة من المجالات الأخرى إلى أن بوسع نقاط التبادل المفتوحة التي يمكن الوصول إليها على الإنترنت أن تكون أداة قوية في كفالة تطوير الإنترنت وتحسين إمكانية الوصول إليها من قبل المستخدمين النهائيين والأعمال التجارية.

ونعمل حاليا على إدخال بروتوكول الإنترنت – الإصدار ٦ الجديد الذي من المؤكد أنه سيحدث ثورة في تطوير تكنولوجيات الإنترنت ويوفر فرصا جديدة في مجال الاقتصاد الرقمي.وفي سبيل تجنب حدوث فجوة رقمية جديدة والحيلولة دون العواقب السلبية ذات الصلة، فإنه ينبغي أن تدعم البلدان المتقدمة النمو نقل وتبادل المعلومات مع البلدان النامية عن طريق استخدام الدراية الفنية والبنية التحتية.

ختاما، يجب على المجتمعات تهيئة الظروف المواتية لاستحداث وتطوير التكنولوجيات الجديدة المناسبة لاحتياجاتها على أفضل وجه.وتدل الخبرة على أن للمجتمعات الديمقراطية المفتوحة والموجهة نحو التنمية المجتمعات فرصا أكبر للنجاح في إدخال التكنولوجيات الجديدة.وبالتالي، ينبغي أن تشير الاستنتاجات المنبثقة من عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أيضا إلى احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدناها قبل بضعة أشهر.

السيد الرويعي (البحرين): في البداية، أود أن أهنئ الاتحاد الدولي للاتصالات ببلوغه عامه الخمسين بعد المائة هذا العام، وأشيد بما حققته هذه الوكالة من إنجازات كثيرة بوصفها إحدى أقدم الهيئات في منظومة الأمم المتحدة. كما أود أن أشيد بما أنجزه وقاما به ميسرا القمة، سعادة سفير دولة

الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وسفير لاتفيا، وأشكرهما على كل الجهود التي قاما بها.

تنبع أهمية اجتماعنا اليوم في تزامنه مع انطلاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإنترنت، بوصفها أهم العوامل الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. فتشعُّب وعمق خطة التنمية المستدامة يتطلبان تسخير كافة الإمكانات التي تقدمها ثورة المعلومات من خلال استخدام المصادر الجديدة وغير التقليدية للبيانات. ومن أجل ذلك فلن يتحقق حلم مجتمع المعلومات على الصعيد العالمي إلا بسد الفجوة الرقمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

في أيار/مايو ٢٠١٢، أطلقت مملكة البحرين استراتيجية وطنية جديدة لهيئة الحكومة الإلكترونية تمتد حتى عام ٢٠١٦. وشكلت تلك خطوة هامة في مسيرة الحكومة الإلكترونية نحو تعزيز وضع المملكة في مجال الخدمات الإلكترونية على المستوى العالمي. وتشمل الاستراتيجية الجديدة تلك في طياتها أكثر من ٩٠ مبادرة خلال السنوات الأربع الاستراتيجية. وتشمل على سبيل المثال، إصدار تشريعات ونظم تسهم في خلق بيئة إلكترونية آمنة وتطوير بنية تحتية وقدرات تقنية متطورة في جميع الجهات الحكومية، وتعزيز إجراءات تقديم الخدمات من خلال توفير محطات الخدمة الواحدة وإطلاق قنوات اتصال جديدة وخلق منصات بيانات مفتوحة من شأنها تعزيز الابتكار وروح المبادرة، والتي من المؤمل أن تؤدي إلى تطوير عدد كبير من التطبيقات والخدمات الجديدة.

كما ستعمل الاستراتيجية الوطنية الجديدة للحكومة الإلكترونية على تحقيق التميز للجيل القادم من العمليات الحكومية من خلال رفع كفاءتها، وتقديم خدمات عالية الجودة بطريقة فعالة، وتشجيع المشاركة الفاعلة للمتعاملين بالتعاون مع كافة الشركاء وإرساء ثقافة الابتكار وروح المبادرة.

قبل عامين، استضافت مملكة البحرين منتدى الأمم المتحدة الأول للخدمة العامة في الشرق الأوسط برعاية سامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حيث شارك في المنتدى أكثر من ٦٠٠ شخصية من قادة الفكر وصانعي السياسات والموظفين السامين والخبراء في مجال الابتكار والحوكمة والممثلين عن المنظمات الدولية والقطاع الخاص من أكثر من ٨٠ دولة. وقد أتاح المنتدى الفرصة للدول، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للاستفادة من التجارب الرائدة في مجال بناء القدرات العاملة في تخصص الحكومة الإلكترونية.

إن مملكة البحرين مهيئة للتحول من مجتمع المعلومات، الذي قطعت شوطاً كبيراً في تحقيقه، إلى مجتمع المعرفة من خلال الاقتصاد المعرفي مع السعي إلى ترسيخ مفهوم البيئة المعلوماتية الآمنة ومراعاة خصوصية الفرد. وإدراكاً منها بأن الاقتصاد المعرفي يقوم في الأساس على المعلومات ويهدف إلى بناء مجتمع معرفي، فإن مملكة البحرين، في سعيها الدؤوب لبلوغ تلك الغاية، لا تكتفي ببناء شبكة معلوماتية وحسب، بل تواكب ذلك بالسعي الحثيث إلى تنمية وعي الأفراد بالمجتمع المعلوماتي وزيادة وعيهم أيضاً بالمعلومات بحيث يثقون بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومة الإلكترونية وغيرها. ولعل مشروع الحكومة الإلكترونية هذا يمثل أبرز مؤشرات البيئة القوية للمعلومات في المملكة، كما يدلّ على ذلك تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٠، فقد صنف ذلك التقرير مملكة البحرين في المركز الأول عربياً والمركز الثالث على المستوى الآسيوي والثالث عشر عالمياً على مستوى ١٩٢ دولة في المجتمع المعلوماتي. كما تم

تصنيفها للمرة الثالثة على التوالي بين الدول الخمس الأوائل في مؤشر الشبكة العنكبوية في العالم.

كذلك تجدر الإشارة هنا إلى منح الاتحاد الدولي للاتصالات جائزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ إلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقّر تقديراً للجهود التي قامت بها حكومة مملكة البحرين في مجال تقنيات الاتصال. كما تعتزّ مملكة البحرين بفوزها بجائزة الأمم المتحدة في مجال الخدمة العامة من الدرجة الثانية في فئة تطوير النهج الشاملة لجميع قطاعات الحكومة في عصر المعلومات، وبالمركز الأول في جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠١٢ في فئة إدارة المعرفة المتقدّمة في الحكومة عن المشروع الوطني ''زاجل'' للمراسلات الإلكترونية.

ختاماً، ستواصل مملكة البحرين دائماً سعيها الدؤوب لتطوير تلك الأطر المهمة في ذلك الموضوع.

السيد فاديت (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لقد غيّر الفضاء الإلكتروني العالم. وغير طريقة عملنا وتواصلنا ومزاولتنا للأعمال التجارية والكيفية التي نعيش بها حياتنا. وخلال السنوات العشر التي انقضت منذ آخر قمة عالمية لمجتمع المعلومات، قدّم لنا التطوّر في الفضاء الإلكتروني فرصاً لم تكن لتخطر على البال عندما اتفقنا على برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات. إنه عنصر تمكين هام لتحقيق التنمية المستدامة وسيكون له دور أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وباتت شبكة الإنترنت اليوم أهم الهياكل الأساسية في العالم، وهي تزداد أهمية باستمرار وتربط المزيد من الناس كل يوم. وتشير التقديرات إلى أن الإنترنت تُسهم بـ ٤ تريليونات دولار في الاقتصادات العشرة الأوائل في العالم كل عام. وبحلول عام ٢٠٢٠، قد يتسنى لنحو ٦٠ في المائة من سكان العالم الوصول إلى شبكة الإنترنت، مع ما يواكب ذلك من فرص وإمكانيات عديدة للتنمية. إن الفضاء الإلكتروني اليوم في غاية الأهمية للتجارة العالمية والاقتصاد العالمي والأمن العالمي.

ولكن بعد ١٠ أعوام من مرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ما زالت الفجوة الرقمية التي كانت مؤتمر القمة العالمي تهدف إلى تلافيها قائمة. إن إتاحة الإنترنت للجميع وبأسعار معقولة هو أولوية عالمية. وما زال هناك بلايين من الناس غير قادرين على الوصول إلى شبكة الإنترنت وهم بالتالي مستبعدون من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تأتي معها. ومقابل كل شخص متصل بالنطاق العريض ذي السرعة العالية، هناك ٥ غير متصلين به. وليس لدى ٤ بلايين شخص اتصال بالإنترنت. وهناك بليونا شخص لا يستخدمون الهاتف المحمول. ولا تزال المهمة التي لم تكتمل والمتمثلة في ربط الجميع بالإنترنت أولوية عاجلة في السياسات، ليس لأسباب اقتصادية وحسب ولكن أيضاً لتعزيز القيم العالمية والشعور بالانتماء.

إن الوصول إلى الإنترنت ذو أهمية حاسمة للتنمية، ولكنه ليس كافياً. ويجب ألا ننسى أن احتمالات أن تجعل التكنولوجيات الرقمية التنمية أشمل للجميع وأكثر كفاءة وابتكاراً أم لا تعتمد إلى حد كبير على الخيارات السياساتية التي يمكن أن تفضي أيضاً إلى زيادة عدم المساواة وتراجع التنمية وإلى مزيد من السيطرة واحتكارات جديدة. ولذلك، فمناخ الأعمال التجارية الذي يتسم بالحيوية والذي يمكن للشركات المنافسة والابتكار في ظله، والمهارات والقدرات التي تمكن الناس من اغتنام الفرص التي يتيحها الفضاء الإلكتروني، والمؤسسات القادرة والقابلة للمساءلة التي تستخدم الإنترنت لتمكين المواطنين، تمثل جميعا عناصر يتعين تعزيزها إلى جانب توفير الاتصال بشبكة الإنترنت.

وتؤيد النرويج عملية مؤتمر القمة العالمي منذ البداية، وستواصل القيام بذلك. ونؤمن بالنهج الشامل لجدول أعمال مؤتمر القمة العالمي. وأود أن أسلط الضوء على مبادئ ثلاثة في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي ذات أهمية خاصة للنرويج. وهي جميعها مترابطة، ونحن سعداء بأن نراها واردة في الصيغة الحالية لمشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33).

أولاً، تنطبق حقوق الإنسان العالمية على شبكة الإنترنت كما هي خارجها. ويجب أن يكون الجميع في كل مكان قادرين على التعبير عن آرائهم والسعي للحصول على المعلومات والأفكار وتلقيها دون تدخل. وقد ثبت أن شبكة الإنترنت أداة فعالة جداً في تعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية. وللنرويج تقليد قديم في دعم الأشخاص الذين يسعون إلى التواصل، وستستمر في القيام بذلك أيضاً في الفضاء الإلكتروني.

ثانياً، يتعين تعزيز الثقافة العالمية لأمن الفضاء الإلكتروني وتطويرها. إن الفضاء الإلكتروني الآمن والقوي أمر ضروري من أجل الاستفادة من الفوائد الإنمائية للإنترنت. وسيعود تحسين أمن الفضاء الإلكتروني بالنفع علينا جميعاً، سواء كنا من البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية. وتبادل المعلومات والتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة أمر أساسي في هذا الصدد. ونحن بحاجة إلى استمرار التركيز على بناء القدرات من أجل معالجة الحوادث الإلكترونية ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني على الصعيد العالمي، ويجب أن نكون على بينة من التداخل بين السياسات الأمنية والسياسات الإنمائية في الفضاء الإلكتروني. وإذا لم يكن ممكناً الوثوق بالشبكات الرقمية، فسيعوق ذلك التنمية والابتكار.

ثالثاً، حققت شبكة الإنترنت نجاحاً هائلاً فيما يتعلق باستمرار العملية التي تضم أصحاب مصلحة متعددين في إدارة الإنترنت. ودعونا نحرص على عدم القيام بأي شيء يمكن أن يقوض منافعها المستمرة للتطوير والابتكار. إن النمو السريع لأهمية شبكة الإنترنت لاقتصاد الدولة وأمنها قد يدفع الدول إلى السعي لإخضاع إدارة الإنترنت لرقابة حكومية أشد. وربما يكون ذلك خطأ ويمكن أن يعرض للخطر الهيكل الدقيق الذي تستند إليه الإنترنت والذي أثبت نجاحه الكبير.

لقد أتاح توظيف الإنترنت في العمل السياسي على الصعيد الدولي، وربما إدارة الإنترنت على وجه الخصوص، لنا ساحات جديدة للمناقشات وصنع القرار، والتي ربما لا تزال غير مألوفة للكثيرين منا ممن اعتادوا على حل المسائل الدولية في سياقات متعددة الأطراف على نحو صارم، حيث لا وجود إلا للدول. إن الدول جهات هامة من أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت، ولكنها ليست سوى واحد من أصحاب المصلحة الكثيرين. ودعونا لا ننسى أن جميع أصحاب المصلحة مهمون بنفس القدر لاستمرار صون وتطوير شبكة الإنترنت الحرة والمفتوحة والقوية والموثوقة التي نعتمد عليها جميعاً.

السيد محمد (السودان): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على عقد الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات واعتماد الوثيقة الختامية (انظر A/70/L.33). ويود وفد بلدي أن يضم صوته لما أدلى به معالي وزير الاتصالات والخدمات البريدية في جمهورية جنوب أفريقيا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما يوفد وفد بلدي أن يتقدم بالشكر والتقدير للميسرين المشتركين، المثل الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة، والممثل الدائم لجمهورية لاتفيا على قيادتهما الحكيمة للمفاوضات وصبرهما حتى تم الوصول إلى وثيقة متوافق عليها.

خطت بلادي، رغم مل الصعاب والعقبات، خطوات متقدمة في مجال المعلوماتية. وكان السودان من أوائل دول العالم كلها في استخدام الهاتف المحمول في الاتصالات.

ويوجد الآن ٢٨ مليون مشترك في الهاتف المحمول من مجموع السكان البالغ عددهم ٣٥ مليونا. ويوجد ١٣ مليون مستخدم للإنترنت. وتعمل في السودان اليوم ثلاث شركات كبرى لاستخدامات الهاتف المحمول وتكنولوجياته إلى جانب شركتين في مجال الهاتف الثابت (الأرضي). ونود أن نشير إلى أنه تعمل الشركة السودانية للاتصالات سوداتيل في ثلاثة أفرع لها في دول أفريقية شقيقة هي السنغال وموريتانيا وجيبوتي. وتعمل الشركات السودانية للاتصالات على الانتقال من خدمة الجيل الثالث إلى الجيل الرابع في خدمة الإنترنت اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ونود أن ننوه هنا إلى الدور الرائد والجوهري الذي يؤديه القطاع الخاص في هذا المجال.

تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملا لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة. وقد أكدت خطة التمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ووثيقة أديس أبابا لتمويل التنمية على أهمية نقل التكنولوجيا ونشر العلوم والمعارف في جهود القضاء على الفقر والجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونود أن نؤكد على بعض النقاط فيما يتعلق بالموضوعات التي تضمنتها مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) التي سيتم اعتمادها خلال هذه الاجتماعات.

أولا، أهمية تجسير الفجوة في التكنولوجيا الرقمية بين الشمال والجنوب وإتاحة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان النامية باتفاقيات تفضيلية ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساعدة البلدان النامية على بناء القدرات وتعزيز البنيات التحتية.

ثانيا، ومع الإقرار بدور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لا بد من الاعتراف بالدور الهام للحكومات فيما يتعلق بمسؤوليتها في تأمين الحماية وتوسيع مظلة الاستفادة من فوائد التكنولوجيا، خاصة فيما يتعلق بالسياسات العامة وتعزيز نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثا، تمت إضافة قسم يتعلق بحقوق الإنسان في الوثيقة، ومع التأييد والتأكيد على ضرورة الالتزام بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، يجب ألا يتم التعامل معها بطريقة انتقائية، ويجر أن يتم التركيز على مبادئ حقوق الإنسان المتفق والمجمع عليها عالميا، ومن بين ذلك الحق في التنمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية السيادة الوطنية، ذلك لأن حقوق الإنسان المرتبطة هنا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية هي أدعى للأخذ وأقرب لموضوع مؤتمر القمة ونتائجها.

رابعا، لا بد من تعزيز الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال تكامل الأدوار والتنسيق لضمان أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موجهة لمنفعة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطوير التعليم والحرص على عدم توجيه ذلك للتحريض ونشر ثقافة العنف واستخدامها لأهداف إجرامية، لذلك نؤكد على أهمية التعاون في مجال أمن الفضاء الإلكتروني والمعلومات مع الاعتراف والإقرار بدور الحكومات الذي لا غنى عنه في هذا الصدد.

خامسا، بشأن منتدى حوكمة الإنترنت، لا بد من وجود دور للحكومات يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقها، خاصة فيما يتعلق بالسياسات العامة والأمن مع عدم إغفال دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بهف تعظيم الفائدة من هذه الشراكة.

سادسا، نؤكد على ما نادت به الوثيقة الختامية من ضرورة امتناع الدول عن فرض العقوبات الأحادية الجانب والإجراءات القسرية التي تتنافى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتي تؤثر سلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سابعا، نؤكد على ضرورة أن تكون إدارة تكنولوجيا المعلومات على المستوى العالمي من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات وأن تكون ديمقراطية وشفافة مع شراكة بناءة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات الصلة.

ثامنا، نؤكد على أن وثيقتي جنيف وتونس كانتا وستظلان تشكلان أساسا للتقدم المحرز في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتعزيز عمل مجتمع المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.76).

نود أولا أن أهنئ الميسرين، الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة ولاتفيا، على قيادتهما القديرتين وجهودهما الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

إن التنمية وحقوق الإنسان والأمن هي العناصر الثلاثة الرئيسية في هذا الاستعراض. أنتقل أولا إلى التنمية، حيث نرى أنه منذ اعتماد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات قبل ١٠ سنوات، تطورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونمت بشكل هائل. ولكن اليوم، ولئن كنا نعيش في عالم مترابط، فليس الجميع متصل بالإنترنت. وما زالت الفجوة الرقمية تمثل تفاوتا في مستوى التنمية بدلا من كونها فجوة تكنولوجية.

ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والتعهد بعدم إغفال أحد، يمثل الاستعراض الذي نجريه اليوم فرصة للتأكيد مجددا على الحق الأساسي لكل إنسان في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي الواقع، غني عن البيان أن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل حفاز في تعزيز الكفاح على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن المناطق الريفية إلى الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أدوات موثوقة قادرة على الوصول إلى الجميع والتمكين من التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن معالجة التباعد في الفجوة الرقمية بين الجنسين يظل أيضاً من الأولويات.

ثانياً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، يكمن أحد التحديات المتناقضة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير. ومن المؤسف أن نرى في أماكن عديدة من العالم الحرمان غير المحقّ من هذه الحرية، في حين يُساء استخدامها أو تستغل في تعزيز التطرف المقترن بالعنف والتعصب. وينبغي أن تظل شبكة الإنترنت مركزاً للتبادل والحوار بين الثقافات. لهذا من الأهمية بمكان الحفاظ على التنوع الثقافي ببناء القدرات في مجال التكنولوجيا الرقمية للجميع.

ثالثاً، فيما يتعلق بالأمن، تم الاتفاق منذ أن اعتُمد برنامج تونس لمجتمع المعلومات قبل ١٠ سنوات على ”أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب حمايتها على الإنترنت“. لذا لا يعني أمن الفضاء الإلكتروني الحماية من جرائم الفضاء الإلكتروني والتجسس والتخريب فحسب، ولكن أيضاً حماية الخصوصية والبيانات الشخصية والاتصالات. وينبغي ألا تعوق اللوائح الحكومية في هذا الصدد حقوق الإنسان الأساسية باسم الأمن.

وفي لبنان، بدأنا بتطوير النطاق العريض في عام ٢٠١٠ ببناء شبكة ألياف وطنية – وهي العمود الفقري للألياف التي تغطي البلد بأسره. وسيتم عما قريب وصل المستعملين

بكثافة، مثل الجامعات والمستشفيات وحاضنات الأعمال التجارية، بهذه الألياف. وفي نهاية المطاف، سترتبط جميع المنازل بالألياف بحلول عام ٢٠٢٠. وفي غضون ذلك، كان التعاون بين جميع أصحاب المصلحة حيوياً لإدارة خيار إقرار أسماء نطاقات البلد وبروتوكول الإنترنت – الإصدار ٦.

وأخيراً، فيما نستعرض إنجازات عام ٢٠٠٥، نثني على إشراك جميع أصحاب المصلحة وما يقدمونه من مساهمات في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي لهذا التعاون أن يظل القوة الدافعة لتحقيق المجتمع العالمي للمعلومات الشامل للجميع والذي محوره الناس والموجه نحو التنمية.

السيد ميندونسا إي مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتمكن من مخاطبة الجمعية العامة باسم البرتغال. وأودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرين المشاركين، السيدة لانا زكي نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسيد يانيس ميتزيكس، الممثل الدائم للاتفيا، فضلاً عن جميع الدول الأعضاء ومجموعات الدول وممثلي مختلف أصحاب المصلحة، على عملهم الشاق والتعاوني بشأن استعراض السنوات العشر لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وقد حققنا مشروع وثيقة ختامية متوازنة (A/70/L.33) تشمل أسس عملنا في العقد المقبل.

وقد كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر كبير على الاقتصادات والمجتمعات والأفراد في جميع أنحاء العالم. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي العمود الفقري لشبكة الإنترنت، وهي منصة ذات قيمة عالمية تتيح فرصاً غير محدودة للحصول على المعرفة وتعزيز الإبداع وتشجيع الابتكار. وتعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) صراحة، والتي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بالدور الهام الذي يؤديه التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار في الوفاء بالتطلعات العامّة، مع عدم إغفال أي أحد وحماية كوكب الأرض من التدهور البيئي. وسيتعيّن على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت القيام بدور بالغ الأهمية في هذا المسعى.

وإننا نواجه تحديات جديدة واتجاهات ناشئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – من قبيل شبكة إنترنت الأشياء والحوسبة السحابية، والكميات الضخمة من البيانات، وأنظمة التخاطب بين الآلات، ونظم التكنولوجيات النقالة، وشبكات التواصل الاجتماعي وتفاعل الإنسان مع الآلة – لها تأثير عميق على المجتمع والصناعة والمنظمات والأعمال التجارية، وسلوك الناس وتصرفاتهم. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان الحفاظ على الإنترنت بوصفها شبكة واحدة مفتوحة محورها الناس، متعددة اللغات وآمنة وموثوقاً بها وغير مجزأة تدعم التنمية الاجتماعية والثقافية والمستدامة. وليس من قبيل الصدفة أن الشبكة العالمية طُورت في أحد أهم مختبرات البحوث الدولية – المنظمة الأوروبية للبحوث النووية – بوصفها أداة مفتوحة ومجانية لجميع الباحثين في جميع أنحاء العالم.

تولت الرئاسة السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا)، نائبة الرئيس.

وفيما يخص الموصولية وإمكانية الوصول، وعلى الرغم من إدخال تحسينات على خدمات الإنترنت الأساسية على مدى الأعوام الأخيرة، فإننا لا نزال نواجه فجوات رقمية على مختلف المستويات بين البلدان، بغض النظر عن مرحلة التنمية التي توجد فيها، فيما بين سكان الريف والحضر وفيما بين الأجيال. وتحتاج الجهود المشتركة إلى المزيد من المتابعة للتأكد من أن فوائد مجتمع المعلومات يمكن أن يتمتع بها الجميع، مما يؤدي إلى تحسين نوعية حياة الفئات الضعيفة وتعزيز بناء القدرات. ولا يمكننا جعل ذلك ممكناً إلا من خلال نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة.

وفي البرتغال، من المسلم به على نطاق واسع بأن تطوير السياسات العامة بشأن مجتمع المعلومات يجب أن يشمل هذه المشاركة والنقاش الواسعي النطاق لأصحاب المصلحة المتعددين. وعلاوة على ذلك، نرحب بتمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لعشر سنوات أخرى. وفي الواقع، أثبت التعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين وجود فوائد إيجابية تُسهم في تقاسم أفضل الممارسات، ونقل المعارف، وبناء القدرات والفهم الدولي المشترك فيما بين مختلف الجهات المعنية، وفيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهذا سيتيح تحسين تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، مثل حرية التعبير، وتعزيز التعاون والسلامة والأمن واختلاف الولايات القضائية، وسيؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد الثقة من أجل تنمية الاقتصاد والمجتمع الرقميين على الصعيد العالمي – وكل هذا، أود أن أؤكد، في احترام كامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبشأن منتدى إدارة الإنترنت، فمما لا شك فيه أنه أثّر على السياسات العامة على مدى العقد الماضي، ونقدر دوره الفريد بوصفه منبراً لأصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت. وتعتمد أهم إنجازات المنتدى على بيئة العمل المفتوحة التي تظهر كل سنة، مما يجعله نقالاً وواجب التطبيق ومناسباً لإحراز مزيد من التقدم لأي مجموعة من أصحاب المصلحة، أي لوضع السياسات واتخاذ القرارات. وينبغي توسيع نطاق هذا الحوار المفتوح، مما يشجع إشراك أصحاب المصلحة وتوسيع نطاق المشاركة. وفي هذا الصدد، نهنئ أنفسنا على ظهور وانتشار مبادرات منتدى إدارة الإنترنت الإقليمية والوطنية في جميع أنحاء العالم.

وينبغي أن نطور باستمرار الديناميات المرنة التي أدت إلى المرحلة الراهنة. وبوصفنا مواطنين وحكومات وأعمالاً تجارية ومنظمات غير حكومية وأخصائيين تقنيين وعلماء، نفخر بالمشاركة في هذه الرحلة البشرية والعلمية التي سيجري على متنها تطوير التخصيص الاجتماعي لشبكة الإنترنت. والبرتغال فخورة بكونها أول بلد ربط، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بين أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين، وشاطرها ثقافاتها. ولذا فإننا مستعدون وراغبون في تبني هذا المسعى.

السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بداية أن أتوجه بالشكر لميسري المفاوضات الخاصة بمشروع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (A/70/L.33).

كما ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه وزير الاتصالات في جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.76).

تعيد الوثيقة الختامية تذكيرنا باستمرار الفجوة الرقمية واتساعها بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وذلك برغم المساعي الدولية الكبيرة واعتمادنا عشرات القرارات التي أكدت على ضرورة تعزيز التعاون وتنفيذ الالتزامات الدولية بهدف ردم هذه الهوة وتقليصها بأسرع وقت ممكن. ولعلنا أمام هذا الواقع قد أصبحنا أكثر إدراكا لأن هدف تقليص وردم هذه الفجوة واستفادة الدول النامية من دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم جهودها الإنمائية، هو أمر مرتبط بشكل رئيسي بتحمّل الدول المتقدمة النمو لمسؤولياتها التاريخية وأخذها زمام المبادرة بمد الدول النامية بالتمويل اللازم ونقل التكنولوجيا وبناء قدراتها. كما ننوه بأهمية آلية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وتعزيز دورها فيها.

يدعم وفد بلادي الإشارة في مشروع هذه الوثيقة إلى ضرورة إيلاء الأهمية اللازمة إلى مساعدة الدول والشعوب التي تواجه أوضاعا استثنائية، كالشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، ومثالها في معاناة شعبنا في الجولان السوري المحتل والشعب الفلسطيني. كما يؤيد وفد بلادي بقوة الإشارة

إلى ضرورة التزام جميع الدول وتعاونها للحيلولة دون إساءة استخدام هذه التكنولوجيا من قبل الإرهابيين والمجرمين لتنفيذ أعمالهم الإجرامية ضد الأبرياء في جميع أنحاء العالم. ولعل بلادي سوريا التي تعاني من ويلات الإرهاب العابر للحدود، في مقدمة الدول الأكثر حاجة لهذا التعاون والتنسيق الدوليين.

فالإرهابيون الموجودون في أرض سوريا يتمكنون للأسف، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الترويج لعملياتهم الإرهابية، وفي تجنيد الإرهابيين المرتزقة من جميع أنحاء العالم، وارتكاب أفظع الجرائم ضد السوريين، ناهيك عن استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمويل أنشطتهم وشراء الأسلحة وتحويل الأموال إلى الحسابات وقرصنتها والترويج لمسروقاتهم. وهنا نشدد على مسؤولية الدول المتقدمة النمو وشركائها وشركاتها بالتحديد – وهي التي تسيطر على معظم الشبكات والمرافق التي تزود بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم – نشدد على مسؤوليتها في التصدي لإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الإرهابيين.ونعبّر في هذا الصدد، عن إدانتنا الشديدة لقيام شركات أوروبية بتزويد الإرهابيين في سوريا بخدمات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو الأمر الذي كشفت عنه مجلة دير شبيغل الألمانية، التي أكدت تقديم شركات أوروبية الوسائل التقنية والخدمات عبر وسطاء أتراك لتشغيل منظومات الإنترنت عن طريق السواتل في مناطق تواجد تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق. وهو الأمر الذي ينتهك مضمون قرارات منظمتنا وخاصة قرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥).

تبذل الحكومة السورية، وبتعاون مع شركائها المحليين والأمميين والدوليين، جهودا جبارة لضمان جودة واستمرارية الخدمات المقدمة إلى المواطنين السوريين، ومن بينها تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة استمرار اتصال المواطنين والمؤسسات بشبكات الإنترنت والسواتل، رغم الاستهداف الممنهج لمنشآت ومرافق وشبكات تقديم تلك الخدمات من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة.كما يستهدف هذا القطاع وتلك الشبكات والمرافق، كباقي القطاعات الحيوية الأخرى في سوريا بحزم متواصلة من التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب. وكان من أمثلة فرض الجزاءات والحظر تلك التي فرضت على خدمات الاتصالات والمعاملات الإلكترونية والمواقع الشبكية والبث عبر السواتل لمؤسسات ومؤسسات إعلام سورية، ناهيك عن إخراج قطاعات سورية هامة، كقطاع الطيران المدني، من الشبكات العالمية المعنية.

ولعل الأمر المؤسف في هذا الصدد، وفي وقت تواجه فيه سوريا كل تلك الجزاءات، فإننا نجد فضاء مفتوحا دون أي تقييد، وتكنولوجيا متطورة وحرية تامة تُمنح لوسائل إعلام ومواقع إلكترونية موجودة في منطقتنا، وهي المواقع التي تبث سموم التحريض الطائفي بين السوريين وشعوب المنطقة على حد سواء، وتنشر الكراهية والعداء وثقافة التطرف وتجنّد الإرهابيين من جميع أنحاء العالم، وتحرف أدمغة الأطفال والشباب.وكانت نتيجة كل ذلك تفشي ظاهرة التطرف والأعمال الإرهابية التي شهدناها في جميع أنحاء العالم مؤخرا.

ختاما، يؤكد وفد بلادي على أهمية اتساق جهودنا في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، مع التزاماتنا ومع ميثاق منظمتنا ومبادئ القانون الدولي.ونؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل لمضمون وثيقة الاستعراض الختامية دون أي تمييز أو تسييس، بما في ذلك ضرورة وقف الدول الأعضاء لسياسات فرض تدابير اقتصادية أحادية الجانب، والتي تعوق التنمية العالمية، وخاصة في البلدان النامية.

السيد مندوثا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل

جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/70/PV.76).ونشيد بالعمل الممتاز والشاق الذي اضطلع به الميسران المشتركان لعملية الاستعراض، الممثلان الدائمان للإمارات العربية المتحدة ولاتفيا، فضلا عن أفرقة عملهما.

وسوف يُذكر هذا العام نظرا لأنه شهد التوصل إلى اتفاقات هامة، بما في ذلك، إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) والمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (A/70/L.33).وقد كان عاما حافلا بالإنجازات بحق.فقد أعدنا فيه تعريف مفهومنا للتنمية والمستقبل الذي نصبو إلى بنائه لأنفسنا وللأجيال المقبلة على حد سواء.ويتمثل التحدي الذي نواجهه الآن في تنفيذ تلك الاتفاقات.

ونرى – فيما يتعلق بمجتمع المعلومات – أن مشروع الوثيقة الختامية التي من المتوقع اعتمادها في هذا الاجتماع الرفيع المستوى إنما هي نتيجة لمراعاة التوازن الكافي الذي يشدد على التعقيدات الأهم التي يواجهها مجتمع المعلومات، والتقدم المحرز في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإدارة الإنترنت، في ذات الوقت الذي تمتثل فيه امتثالا تاما للمبادئ الأساسية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، الرامية إلى بناء مجتمع معلومات قائم على التنمية الاجتماعية الاقتصادية، التقنية والثقافية.

ونود أن نشدد على أهمية الإشادة بدور أصحاب المصلحة المتعددين في هذه العملية.ويجب أن يستند نموذج إدارة الإنترنت إلى نهج تعدد أصحاب المصلحة، وأن يكون بمنأى عن السلطة السياسية أو المالية أو سلطة الشركات، وينبغي أن يتوجه نحو تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: أولا، دعم شبكة الإنترنت الحرة والمفتوحة.ثانيا، أن يدعم نموذج خصوصية وأمن استخدام الشبكة.ثالثا، أن يدعم المبادئ المقبولة عالميا في مجال حقوق الإنسان.

إن ميزان القوى في نموذج إدارة الإنترنت أمر بالغ الأهمية إذا أريد للإنترنت أن تظل فضاء مبتكرا وخلاقا دوما. وتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتنا سيعتمد إلى حد كبير على قدرتنا على الحفاظ على هذه القدرة التحويلية والمبتكرة، التي ينبغي أن تتجسد بصفة خاصة في أنماط الاستهلاك والإنتاج، وكذلك في المزيد من هياكل السلطة الدينامية والأفقية التي تمكن من مشاركة جميع الشعوب وأصحاب المصلحة المتنوعين.

وتؤمن كوستاريكا بالالتزام العالمي بتحقيق مجتمع معلومات يكون شاملا للجميع ومحوره الإنسان وإنمائي المنحى، ويشجع على الاعتراف بجميع حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت وخارجها ويكفلها. وهذه هي الطريقة التي نعرب بها عن تأييدنا القوي لأن يتم إدراج قسم بشأن حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات في مشروع الوثيقة الختامية. إننا إذ نفعل ذلك، إنما نكفل احترام الحريات الأساسية، وحرية الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، واستقلال الصحافة، وحماية الصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وهذه المبادئ نلتزم بها ونعززها من خلال رئاستنا لتحالف الحرية على شبكة الإنترنت هذا العام

ولذلك، فإننا نعتقد بأن هناك حاجة إلى إيجاد أوجه تآزر فيما بين جوانب هذه العملية، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن الأهمية بمكان أن تتجسد على النحو الواجب حقوق

الإنسان في خطوط العمل التي نحددها. وهذا التنسيق سوف يعزز تنفيذ هذه الاتفاقات ويسهم في بناء المزيد من المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع، التي ستستفيد أيضا من الإمكانات التحويلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعملية الرقمنة هامتان جدا لتحقيق النمو الاقتصادي على نطاق العالم وفي كوستاريكا. وفي حالتنا، يشكل القطاع حوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع إمكانات هائلة للنمو. وفي السنوات الخمس الماضية، حسن البلد من مركزه بمقدار ٢٣ مرتبة في دليل التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأطلق الاتحاد الدولي للاتصالات عليه لقب البلد الأكثر دينامية في تلك الفترة. وتضاعف عدد الأسر المعيشية الموصولة بالإنترنت، مرتفعا من ٢٤ في المائة إلى ٥٥ في المائة. كما ارتفع نفاذ الهاتف المحمول بنسبة ١٥٠ في المائة، في حين أن الاشتراكات في النطاق العريض ازدادت بمقدار عشرة أضعاف. وهذه النتائج تعكس الكيفية التي نمت بها الجهود الحثيثة التي تبذلها الجهات الحكومية المعنية، بدعم من الجهات الفاعلة الخاصة، لجعل البلد بمثابة نموذج للمنطقة. ويشجعنا ذلك على مواصلة تعزيز الإجراءات المتخذة في مجال السياسات العامة من أجل هذا الغرض.

وقدم البلد خطته الإنمائية الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية، المعنونة: مجتمع موصول في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١، التي تقوم على ثلاث ركائز أساسية: الإدماج الرقمي والشفافية والحكومة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي. إن هدفنا هو التغلب على الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية، والمساواة بين الجنسين والحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما تتسم به العديد من البلدان المتوسطة الدخل، التي يجب التغلب على التحديات المحددة بدعم من المجتمع الدولي. وتتمثل ثلاث من أهدافنا الرئيسية في زيادة ملكية واستخدام السكان للإنترنت بغية تحقيق المتوسط المتعلق بالنسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ أن يتوفر لدى ١٠٠ في المائة من الأسر المعيشية تلفزيون رقمي بحلول عام ٢٠١٧؛ زيادة جودة النطاق العريض، وبالتالي كفالة أن يحصل ٨٠ في المائة من السكان على النطاق العريض بسرعة متسقة مع متوسط السرعة في البلدان الأعضاء في المنظمة.

إن ركيزة تعميم التكنولوجيا الرقمية هي جزء من استراتيجية كوستاريكا الرقمية، التي تهدف إلى حل المشاكل في الحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية للفئات الضعيفة، بما في ذلك المعوقون والسكان الأصليون؛ وعلى الحاجة إلى تعزيز تنمية المهارات والمعارف والخبرات من أجل تحقيق استخدام مثمر ومفيد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه الجهود يكملها برنامج الأسر المعيشية المترابطة، حيث سيتلقى من خلاله ما يقرب من ١٠ في المائة من الأسر المعيشية في جميع أنحاء البلد إعانة للحصول على خدمات الإنترنت وشراء جهاز يستخدمونه في عام ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، هناك برنامج آخر تستفيد منه على وجه التحديد الأسر المعيشية التي ترأسها نساء مشتغلات بالأعمال الحرة وسيدات الأعمال، بهدف تمكينهن من التغالب على العقبات التي تعترض إمكانية الوصول. وقد اقترحنا أن تكون خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية متاحة للجميع، والوصول إلى أجزاء البلد غير المجدية ماليا لمشغلي الشبكات. ومن خلال برنامج بط المجتمعات المحلية، سنوفر إمكانية الحصول على الخدمات الصوتية وخدمات الإنترنت الثابتة للمجتمعات المحلية التي تعاني من فجوة الموصولية.

ولا شك في أن تمكين الشباب من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو مهمة عاجلة. وهذه مسألة وجهنا إليها انتباه مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات،

الذي اعتمد قرارا هذا العام بشأن تمكين الشباب عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، فإن الرئيس لويس غييرمو سوليس قد سمي هذا العام راعي الاتحاد من أجل الشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي، في إطار اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة المشتركة بين البلدان الأمريكية للاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، قدمنا مشروع خطة عمل إقليمية من أجل تحقيق التمكين الشباب من خلال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تم اعتمادها قبل بضعة أسابيع، والتي عززنا من خلالها التزامنا تجاه الشباب.

إن هدفنا الرئيسي هو تحويل كوستاريكا إلى مجتمع موصل، على أساس نهج شامل للجميع إزاء إمكانية الوصول واستخدام وملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة مأمونة ومسؤولة ومثمرة. وفي هذا الصدد، نقوم بوضع سياسات محددة على النحو المبين، من شأنها أن تسهم في جهودنا الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

السيد نينا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مؤتمر مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

ترحب ألبانيا بالاعتماد المقبل لمشروع الوثيقة الختامية للاجتماع رفيع المستوى، وأود أن أشكر الميسرين المشاركين على جهودهما في هذه العملية (A/70/L.33).

في هذه الأيام، أحد أكبر التحديات هو الكيفية التي يمكن بها أن نكون أكثر استجابة لديناميات العولمة. إن وجود مجتمع معلومات قوي ومفتوح وحر وسريع هو أحد المفاتيح. وألبانيا، على غرار البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، تتبنى الثورة الرقمية عن طريق إيجاد فرص جديدة للمواطنين والأعمال التجارية. وقد التزمت حكومة بلدي التزاما قويا بدعم وتشجيع المبادرات الرقمية التي تمثل أدوات قوية تؤدي إلى تحديث وإدارة مجتمع مفتوح وتنمية اقتصادية مستدامة للمواطنين وفي هذا الصدد، ترمي جهودنا إلى تعزيز التعاون الإقليمي، ويجري تنسيقها مع الإطار القانوني والمؤسسي الأوروبي، في سياق اندماج ألبانيا في الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، تحدد خطة رقمية مشتركة بين القطاعات ملامح رؤيتنا لجيل جديد من مجتمع المعلومات في السياق الأوروبي. وهذا هو السبب في ألبانيا كيفت إطارها القانوني المعني بمجتمع المعلومات ليتواءم مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه البقاء على اتصال مع التطورات الدينامية للسوق الرقمية الموحدة. ومركز البيانات الحكومية، الذي أنشئ تماشيا مع المعايير الدولية، يخدم بالكامل المؤسسات المحلية والمركزية. والبوابة الإلكترونية المتميزة للخدمة العامة، من الناحية الأخرى، توفر عددا متزايدا من الخدمات الإلكترونية. وتستثمر الحكومة في التعليم الرقمي المتعلق بكل من المعدات والمناهج الدراسية، وتقدم المشاريع المختلفة حوافز من أجل تشجيع المبادرات الابتكارية في أوساط الشباب.

في ألبانيا، يساهم قطاع الاتصالات الإلكترونية وحده، كجزء من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة. ومن بين الأولويات الطويلة الأجل المتوقعة في استراتيجية الخطة الرقمية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، أود أن أسلط الضوء على عدة نقاط، الأولى هي تحسين الهياكل الأساسية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الدعامة الرئيسية للتطوير السريع لمجتمع المعلومات وزيادة الاستعداد الإلكتروني. ينتظر زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات الإنترنت عالية السرعة لتصل إلى ما لا يقل عن ١٠٠ ميغابايت في الثانية لـ ٥٠ في المائة من الأسر وإلى ما لا يقل عن ٣٠ ميغابايت في الثانية لجميع السكان. وينتظر زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون شبكة

الإنترنت إلى ٩٠ في المائة بنهاية عام ٢٠٢٠؛ وينتظر أن تصل نسبة المشاريع التجارية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التجارة الإلكترونية إلى حوالي ٥٠ في المائة؛ وأخيرا، ينتظر توفير إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت عبر تقنية النطاق العريض لجميع المدارس.

ويمثل تطوير الحوكمة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة التفاعلية عبر الإنترنت للمواطنين ومنشآت الأعمال التجارية جانبا آخر من جوانب تركيز جهود الحكومة. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعمليات الرقمنة على الصعيد الوطني تدعم التحديث، فيما يتعلق بالعمليات الاقتصادية، من خلال تحسين القدرات الإنتاجية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد القائم على المعرفة وتأسيس الشركات الناشئة، وتطوير الأنشطة المبتكرة والذكية في المدن والمجتمعات المحلية، نمو الإنتاج في قطاع الزراعة، والمؤسسات الاجتماعية. وفيما يتعلق بالعمليات الاجتماعية، يجري ذلك من خلال تحسين الخدمات المقدمة إلى المجتمعات المحلية والإنتاج المشترك للسلع، وحفز وتيسير الابتكار الاجتماعي، وتوفير الموارد والتمويل واستخدامهما على نحو مشترك. وأخيرا، فيما يتعلق بالعمليات المؤسسية والإدارية، يتم ذلك من خلال خدمات الحكومة الإلكترونية، الهوية الرقمية، وتيسير التفاعل بين المؤسسات، وتبسيط الإجراءات المؤسسية والإدارية، وتقديم المساعدة عبر الإنترنت، ومشاركة المواطنين ومنشآت الأعمال التجارية في عمليات صنع القرار، وما إلى ذلك.

وفي إطار رؤيتنا، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجتمع قائم على المعارف والمعلومات من خلال توحيد الهياكل الأساسية الرقمية في جميع أراضي الجمهورية؛ وتحسين نوعية الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت وزيادة شفافية الحوكمة. في الختام، وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أبرز أن التكنولوجيا هي مستقبل التنمية الاقتصادية العالمية. وتتمثل مهمتنا في استخدامها كأداة لكفالة الحكم الرشيد وتهيئة فرص التنمية للأجيال المقبلة.

السيد ثورنبيري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية، بالنيابة عن حكومة بيرو، أن أهنئ الميسرين المشاركين على قيادتهما البارعة للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الأسابيع القليلة الماضية. ونحن واثقون أن جهودهما تتجسد في مشروع الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع (A/70/L.33)، وممتنون جدا لهما على العمل الذي أنجز.

ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بمبادئ إعلان جنيف وخطة عمل جنيف وخطوط العمل الواردة فيها، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات واستنتاجات الشبكة العالمية، ونود أن نشدد على التحديين الرئيسيين اللذين نواجههما هنا اليوم: فرصة تقييم عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وفرصة التوصل إلى اتفاق بشأن الوسائل الكفيلة بتعزيز القيم الأساسية والأهداف والمقاصد التي سنطرحها في السنوات القادمة.

نحن الشهود ذوو الامتياز على الثورة التكنولوجية. ينبغي للوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيات المتعلقة بالإنترنت أن يتيح للأفراد من جميع الأصول تحسين حياتهم بكل الطرق الممكنة. ومن المؤسف أن الحال ليس كذلك حتى الآن. الفجوة الرقمية حقيقية وتنمو بإطراد. التفاوت على الصعيد العالمي جائر وليس مشكلة تؤثر على المهمشين وحدهم. نحن بحاجة إلى معالجة ومواجهة الفجوة الرقمية من جميع الجوانب: إمكانية الوصول وبناء القدرات والتدريب. الفهم العالمي للتفاوت الرقمي لازم لمواجهة التحدي الكبير الذي يمثله. وفي هذه المناسبة، ركزنا أيضا على مسائل التعاون وإدارة الإنترنت والأمن وبناء الثقة، وسلمنا بالجهود الكبيرة التي بذلناها بالفعل لكي نبلغ هذه المرحلة.

وتعتقد بيرو أنه لا يمكن تحقيق الشفافية والمسؤولية الشمولية وحسن إدارة الإنترنت إلا من خلال إطار قانوني قائم على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعهود الدولية السارية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تؤيد بيرو أيضا الإدارة الدولية لشبكة الإنترنت كجزء من حل متعدد الأطراف سيشمل هيكلا يضم العديد من أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وينبغي لنا جميعا أن نكون راغبين ومستعدين لتحقيق سيناريو المستقبل هذا بنفس روح الابتكار والانفتاح التي أبديناها خلال عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وتقترح بيرو الشروع في مناقشة لأصحاب المصلحة المتعددين بهدف تحقيق الهدف المحدد المتمثل في التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن إنشاء الإطار القانوني اللازم لتحقيق الوصول والقبول العالميين لإدارة الإنترنت.

أخيرا، هناك العديد من الأمثلة على العمليات المماثلة التي شاركت فيها بلداننا في الماضي. وفي كل حالة من الحالات، كان المجتمع الدولي قادرا على إثراء الإطار القانوني الدولي من خلال وضع مجموعة من الاتفاقات الهامة تكون بمثابة معايير لطائفة من المسائل. ينبغي لنا أن نفعل نفس الشيء فيما يتعلق بإدارة الإنترنت.

السيد الرحميد (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/70/PV.76).

ويود وفد المغرب أن يشكر ويهنئ الميسرين المشاركين، سفيري الإمارات العربية المتحدة ولاتفيا، على عملهما الممتاز طوال عملية التفاوض من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية (A/70/L.33) التي سنعتمدها في وقت لاحق اليوم.

شارك المغرب بنشاط في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات التي عقدت في تونس، ويلتزم بروح المبادئ الواردة في إعلان جنيف بهدف تعزيز قدراته الوطنية في مجال نظم المعلومات بوصفها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. قطع بلدي هذا الالتزام فيما يسعى إلى تعزيز نظامه الرقمي، مما يسمح لنا بتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، مع الاستلهام من الفرص التي تتيحها خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

ويعتقد وفد المغرب أن تحديات إدارة الإنترنت على الصعيد الدولي ينبغي مناقشتها وإدارتها في إطار متعدد الأطراف بطريقة شفافة وديمقراطية، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة والمجتمع المدني مع احترام سيادة الدول وسلامتها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت بهدف تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت.

وفقا للتعليمات الصادرة عن جلالة الملك محمد السادس، اعتمدت الحكومة المغربية في عام ٢٠٠٩ الخطة الرقمية لعام ٢٠١٣ لإدماج المغرب في الاقتصاد العالمي من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات بصورة مبسطة ونشرها بشكل واسع على جميع مستويات الدولة، بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع والأعمال التجارية. تلك هي الكيفية التي بها جعلت المملكة المغربية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة لمكافحة الفوارق الإقليمية والاجتماعية، مع ضمان إقامة توازن بين متطلبات السوق واحتياجات المصلحة العامة. هذا النهج حدد نموذجا مجتمعيا للمواطنة في المغرب يضع التنمية البشرية في مركز الثورة الرقمية.

في سياق التقدم الذي أحرزه المغرب فيما يتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والوصول الأوسع إليها، شملت التغطية الإجمالية لشبكة الإنترنت ١٠ ملايين مشترك أو ٣٠,٥ في المائة مع

نهاية عام ٢٠١٤. وبالمثل، في أواخر عام ٢٠١٤، بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال ٤٤ مليون مشترك، مما يمثل اختراقا إجماليا بنسبة ١٣٣ في المائة. وعلاوة على ذلك، جعلت المغرب أنشطة التنمية القائمة على تكنولوجيا المعلومات أحد أركان استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية، ونفذت استراتيجية طوعية لجعل المغرب أكثر جاذبية للزبائن الأجانب. ويمكن لمس ذلك بوضوح في عدد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشئ متاجر في بلدنا.

بالنظر إلى النتائج الإيجابية التي تحققت من تنفيذ الخطة الرقمية للمغرب لعام ٢٠١٣ والتي مكنت المغرب من أن يصبح رائدا إقليمية في هذا المجال، قررت وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي إعداد استراتيجية عام ٢٠٢٠ الرقمية، استناداً إلى التقدم المحرز في مجتمع المعلومات. وسوف يتم رسم تلك الاستراتيجية الجديدة استناداً إلى نهج تشاركي يأخذ في الاعتبار الإنجازات والدروس المستفادة من التجربة الرقمية للمغرب لعام ٢٠١٣. ويركز المشروع على أربعة أهداف رئيسية: المواطنين والشركات، وبيئة الأعمال التجارية والاستغلال الأمثل للإدارة. فيما يتعلق بالابتكار، ستُعطى الأولوية للاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية للإنترنت. إنها تدور على وجه التحديد حول نطاق الاتصال العريض للإنترنت العالي السرعة في المغرب، وإيجاد طريقة لتقديم خدمة الإنترنت في المناطق النائية. وفي الوقت نفسه، تجد أفريقيا نفسها في قلب استراتيجية جديدة لتعزيز الشراكة بين البلدان الأفريقية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، سيقوم المغرب بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي بتنظيم المنتدى الإعلامي للقارة الأفريقية ”الصورة والفرص“، وسينعقد في مراكش، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

للتصدي لتصاعد جرائم الفضاء الإلكتروني، ما برح المغرب منذ ٢٠١١ ملتزما بتعزيز القدرات الوطنية في مجال أمن نظم المعلومات. وأُنشئت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات في ذلك الوقت كسلطة وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني. إن الحكومة المغربية، إذ أخذت ذلك في الاعتبار، اعتمدت في عام ٢٠١٢ استراتيجية وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني للبدء بوضع آلية مغربية لتوفير الأمن لنظم المعلومات، والبنية الأساسية الحيوية وللمؤسسات. وبالمثل، اعتُمد في عام ٢٠١٤ توجيه وطني بشأن أمن نظم المعلومات يشمل التدابير الأخرى الرامية إلى تشجيع قدر أكبر من التجانس ومستوى أعلى من الحماية والأمن لنظم المعلومات برمتها، بما في ذلك الإدارة والكيانات العامة.

في الختام، نظراً لعدم وجود صك دولي بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني، يرى وفدي أنه سيكون من الضروري تعزيز التعاون التقني على الصعيدين الدولي والإقليمي للتصدي لهذه الآفة. وينبغي أن يشمل هذا التعاون، من بين أمور أخرى، إيلاء اهتمام خاص لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية لبناء قدراتها في مجال أمن نُظم المعلومات.

السيدة بياجي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الميسرين، الممثلين الدائمين لدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية لاتفيا، على قيادتهما الجديرة بالثناء في إحياء الوثيقة المتعلقة بالاستعراض الشامل لنتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

أقر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في وثيقته الختامية بالدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. مما لا شك فيه أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال تعمل على تحويل طريقتنا في العيش والتبادل والتفاعل مع بعضنا البعض

والطريقة التي نقوم بها بتصريف أعمالنا التجارية. ولذلك من الضروري أن نحاول التكيف مع التكنولوجيا الجديدة، والعمل على زيادة تقدمها إذا أردنا الاستفادة من إمكاناتها الكاملة. لذلك فإن بحث هذا الموضوع جاء في أوانه لدى النظر في الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، خاصة أنه أخذ في الاعتبار التقدم المحرز في بلدي، رواندا، حيث حققت صناعة الاتصالات المتنقلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اختراقا رائعا.

لقد استثمرت رواندا بشكل هائل في اختراق النطاق العريض للاتصالات، ونعتقد أيضا أنه سيكون له تأثير حقيقي على استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي. ولا يمكن ضمان مستقبل مستدام للجميع إلا بانتشار النمو في المجالين، إذا أردنا أن نبني مجتمعا أكثر شمولاً. إن رواندا بوصفها من أقل البلدان نمواً وبلدا غير ساحلي تفهم العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية المستدامة بسبب التحديات الناشئة من مزاياها الفريدة. فالسبيل الوحيد للحفاظ على نموها هو من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والربط بالشبكة ذات النطاق العريض لضمان الحصول على خدمات عالمية وموثوق بها لدعم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وكذلك فيما يتعلق بالحد الأقصى من الفرص المتأتية من الفجوة الرقمية في مجالات الابتكار وإيجاد فرص العمل، ومباشرة الأعمال الحرة والتجارة.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تعتبر نقطة انطلاق لانتشال الملايين من الناس من براثن الفقر، وتمكين البلدان النامية من الاضطلاع بدور أساسي في تشكيل خطط التنمية الخاص بها وفقا للأولويات الوطنية والاحتياجات المحددة. ومنذ ذلك الحين، تعلمنا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر من كونها أداة رئيسية. فهي أداة أساسية لرفاه الناس، كما أننا أصبحنا أكثر اعتماداً عليها للوصول في الوقت المناسب والصحيح إلى المعلومات في قطاع الخدمات الصحية والقطاعات الأخرى مثل التعليم، والزراعة، والأعمال التجارية، والتجارة، وما إلى ذلك. ولهذا السبب من الضروري ضمان أن تصل البنية التحتية ذات النطاق العريض إلى المناطق الريفية لتعزيز الإدماج الرقمي. وبالنسبة للتنمية بعد عام ٢٠١٥، تتمثل رغبتنا المشتركة في ضمان النمو الاقتصادي المستدام والشامل في خطة تنمية تدريجية للمعلومات والاتصالات تظل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مركزية. فذلك يتماشى مع رؤيتنا لعام ٢٠٢٠ التي نهدف فيها إلى تحويل رواندا إلى بلد متوسط الدخل تحتل فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانا رئيسيا.

لكي ننتقل من اقتصاد يقوم على الزراعة إلى اقتصاد يرتكز على المعرفة، علينا تعزيز سياساتنا المتعلقة بالبنية التحتية، وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص. وبالنسبة إلى رواندا، تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً أساسيا في تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز تقديم الخدمات، والتعليم، والرعاية الصحية والزراعة، والحكومة والأعمال التجارية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن بمقدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تمكن رواندا من تحقيق طفرة هائلة في المراحل الرئيسية للتصنيع وتمكننا من الاستثمار في المرافق الأساسية الجيدة وتوليد الطاقة التي تعزز قاعدة مبتكرة من الموارد البشرية تجعل من بلدنا مركزا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقتنا.

ولبلوغ أهدافنا، قمنا بالتركيز على خمسة مجالات ستستمر في تسريع تطوير الخدمات وتعزيز النمو المستمر، وفي الوقت ذاته، ضمان الشفافية والمساءلة. أولا، نشدد على تطوير المهارات، بهدف بناء المهارات ذات الجودة العالية وقاعدة واسعة من المعارف بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ثانيا، نركز على تنمية القطاع الخاص بهدف

بناء قطاع حيوي وتنافسي وابتكاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع خاص قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ثالثا، نشدد على التنمية المجتمعية لتمكين وتحويل المجتمعات المحلية من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات. ورابعا، يجري التركيز حاليا على الحكومة الإلكترونية من أجل كفالة الكفاءة التشغيلية للحكومة وقدرتها على تقديم الخدمات. وأخيرا، نشدد على أمن الفضاء الإلكتروني بغية تأمين الفضاء الإلكتروني لرواندا وأصولها من حيث المعلومات.

وبغية تعزيز تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أطلقنا مبادرة ”كيغالي الذكية“، وهي مشروع يمكن الجمهور من الوصول اللاسلكي إلى الإنترنت في حافلات المدن، والمباني التجارية، وغيرها من الأماكن العامة. وفيما يتعلق بتغلغل الإنترنت، فإن هدفنا هو الوصول إلى تغطية بنسبة ٩٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٧. وأود أن أسلط الضوء في هذه المرحلة على بعض إنجازاتنا في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

لقد قطعنا خطوات جبارة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في بناء الهياكل الأساسية باستخدام الألياف الضوئية لتغطية البلد بأسره. وستكون رواندا من بين البلدان الأفريقية القليلة التي تربط بين جميع أنحاء أراضيها عندما تطلق أول شبكة للنطاق العريض لخدمة LTE من الجيل الرابع على الإطلاق في المنطقة. والتكنولوجيا الجديدة تتيح خدمة الإنترنت ذات السرعة العالية، وقد جعلت رواندا تتبوأ مركز الريادة في مجال إيصال خدمات الإنترنت في أفريقيا. بل إننا نستهدف بناء شبكة LTE من الجيل الخامس للتوصيل الشبكي الفائق السرعة.

وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، نقوم حاليا بالاستثمار في التعليم الجيد والتدريب من أجل سد الفجوات من حيث المهارات، ونجحنا في اجتذاب جهات فاعلة كبيرة مثل جامعة هارفارد وجامعة كارنيغي – ميلون. وبفضل برنامج ”حاسوب محمول لكل طفل“، أضبحت الحواسيب المحمولة متاحة لمئات الطلاب في المدارس الرواندية. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا حاضنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، kLab، وهي فضاء مفتوح مجال أمام أصحاب المشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات بغية التعاون والابتكار اقترانا ببناء القدرة على المنافسة على الصعيد العالمي.

وفضاءات الاتصال اللاسلكي بشبكة الإنترنت في الأماكن العامة بالمجان يستفيد منها الآن من لا يستطيعون تسديد تكاليف الاشتراك الشهري. والأهم من ذلك هو أن التكنولوجيا استفادت منها النساء في المناطق الريفية في استخدامهن اليومي للأموال المتنقلة والدفع الرقمي، وهو مجال تحتل فيه رواندا مركز الريادة. وقد أخذنا بجميع تلك التغييرات بغية منح مواطنينا أفضل خدمات التعليم والرعاية الصحية وأنماط العيش الممكنة، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات لكفالة عدم تخلفهن عن الركب. وتوخيا للشفافة والشمول، قمنا من خلال الهدف ١٦، الذي نُفِذ بالفعل، بما أن رواندا تعمل باعتبارها بلدا نموذجيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منحنا صوتا لمواطنينا من خلال تشجيعهم على تقييم الخدمات المقدمة وأداء قادتهم لأغراض المساءلة، لأن معظم الخدمات الحكومية متاحة على شبكة الإنترنت.

وفي الختام، إن كفالة النمو المطرد وتحقيق الرفاهية لشعب بلد من البلدان يتطلب قيادة مستنيرة وإدارة فعالة. وفي هذا الصدد، فإن رواندا في طريقها نحو تحقيق الخطة المحددة في رؤيتنا لعام ٢٠٢٠ لتحويل البلد إلى مركز للأعمال التجارية والاستثمار والابتكار على الصعيد العالمي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ذات المسار السريع التي تشكل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملا تمكينيا رئيسيا. ولسد الفجوة الرقمية، قررنا تحسين الربط بشبكة الإنترنت

لتحسين حالتنا الاقتصادية، التي ترتبط بمركزنا كبلد غير ساحلي، بهدف الاستجابة للبطالة بين الشباب والنساء وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة.

وأخيرا، تود رواندا أن تؤكد للجمعية العامة التزامها بالعمل تمشيا مع رؤية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لبناء مجتمع للمعلومات محوره الإنسان يتسم بالشمول والتوجه نحو التنمية، يمكن فيه لجميع الأفراد إيجاد المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها بغية تحقيق كامل إمكاناتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن نواصل عملنا، أود أن أستشير الدول الأعضاء بشأن إعطاء الكلمة خلال الاجتماع الرفيع المستوى لممثلي الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالات التي تضطلع بأدوار رئيسية في تيسير تنفيذ خطة عمل جنيف، على النحو المأذون به بموجب خطة تونس بشأن مجتمع المعلومات، فضلا عن ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يقدم الدعم لأمانة لجنة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الهيئة التي صدر بها تكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٦/٢٠٠٦ للقيام على نحو فعال بمساعدة المجلس بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

والممثلون هم: السيد مالكولم جونسون، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ والسيد غيتاشيو إنغيدا، نائب المدير العام والمدير العام المساعد للاتصالات والإعلام في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والسيد باتريك كولرز، مدير ورئيس المهنة للحوكمة وبناء السلام في الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد تروبيورن فريديريكسون، الموظف المسؤول عن فرع العلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

إذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الجمعية العامة ترغب، دون أن يشكل ذلك سابقة، دعوة ممثلي وكالات الأمم المتحدة المذكورين آنفا إلى الإدلاء ببيان في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): وفقا للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة لنائب الأمن العام للاتحاد الدولي للاتصالات.

السيد جونسون (الاتحاد الدولي للاتصالات) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الدولي للاتصالات في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، لا سيما أننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية ال ١٥٠ للاتحاد الدولي للاتصالات.

وأود أن أهنئ الميسرين والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الذين أسهموا في هذا الاستعراض الناجح، الذي توج بمشروع الوثيقة الختامية الممتاز (A/70/L.33)، الذي سيوفر الأساس لتنفيذ خطوط عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في السنوات المقبلة.

ومنذ عام ١٩٩٨، عندما اقترح أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات عقد مؤتمر قمة عالمي بشأن مجتمع المعلومات، تم تحقيق تقدم هائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أنه، كما نعلم جميعا، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ففي العالم النامي، ما زال نحو ثلثي السكان بدون أي إمكانية للحصول على الإنترنت، وفي البلدان التي حددتها الأمم المتحدة كأقل البلدان نموا لا يحصل على الإنترنت سوى شخص من بين كل عشرة أشخاص. وإذ أن ما يزيد على نصف سكان العالم لا يزالون غير موصولين بشبكة الإنترنت، فمن السابق لأوانه الحديث عن مجتمع المعلومات على الصعيد العالمي. ومهمة الاتحاد الدولي للاتصالات هي توصيل العالم بشبكة

الإنترنيت، وسنواصل الجهود الرامية إلى جعل مواطني العالم يستفيدون من منافع مجتمع المعلومات – في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وفي المناطق الريفية والحضرية – بغض النظر عن نوع جنسهم وبصرف النظر عن أي إعاقة.

وقد كان عام ٢٠١٥ عاما هاما وناجحا باعتماد اتفاق تمويل التنمية في تموز/يوليه، وأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر، واتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الأسبوع الماضي تحديدا، والآن اختتام الاستعراض العام لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

وسيكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور رئيسي في تنفيذ جميع هذه الاتفاقات الصعبة.

والاتحاد الدولي للاتصالات، بعضويته الواسعة التي تشمل ٧٠٠ كيان من القطاع الخاص وأكثر من ١٠٠ من الجامعات وكيانات المجتمع المدني، فضلا عن ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة، في وضع مثالي يمكنه من الإسهام بنشاط في جميع هذه الجهود. وقد أصبح منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات السنوي، الذي يستضيفه الاتحاد الدولي للاتصالات، ويشارك في تنظيمه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع كثير من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، منبرا عالميا لأصحاب مصلحة متعددين من أجل تنسيق وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي وتبادل المعلومات وتوليد المعارف وتشاطر أفضل الممارسات، وأود أن أشكر جميع أصحاب المصلحة في مؤتمر القمة العالمي على التزامهم وتفانيهم في منتدى مؤتمر القمة العالمي.

وسيواصل المنتدى تطوره من خلال تعزيز أوجه التآزر بين مسارات عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وأهدف التنمية المستدامة، مع مراعاة نتائج الاستعراض الشامل. وخلال منتدى مؤتمر القمة العالمي لهذا العام، نسق الاتحاد الدولي للاتصالات مسارات عمل مؤتمر القمة العالمي ومصفوفة أهداف التنمية المستدامة، وهي أداة أنشئت بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة لتحديد الكيفية التي يمكن أن تسهم بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مسارات عمل مؤتمر القمة العالمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونأمل أن تكون المصفوفة بمثابة مرجع سهل للجهات صاحبة المصلحة المشاركة في تشكيل مستقبل كل من أهداف التنمية المستدامة وعملية مؤتمر القمة العالمي خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٥، وأن تكون أساس العمل مستقبلا في منتدى مؤتمر القمة العالمي.

وأدعو الجمعية العامة إلى دعم منتدى مؤتمر القمة العالمي وأتطلع إلى الترحيب بالمشاركين في الاتحاد الدولي للاتصالات وفي المنتدى المقبل، الذي سيُعقد في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠١٦. وأود أيضا أن أشجع المشاركين على الإسهام في تطوير مواضيع المنتدى وبرنامجه وجدول أعماله وشكله من خلال عملية التشاور المفتوح التي نعقدها بهدف تحسين كفاءة وفعالية المنتدى. وعملية التشاور المفتوح تجري بمشاركة الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية.

إن من أهم أولويات منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات تبادل أفضل الممارسات. وفي هذا السياق، أعلنا في هذا الأسبوع عن أكثر من ١٥٠ ترشيحا أوليا لجوائز مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٦، والتي سيتم منحها أثناء المنتدى في عام ٢٠١٦. والترشيحات هي لمشاريع تدعم تنفيذ مسارات عمل مؤتمر القمة العالمي، وهي تدعم من خلال ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأود أن أشجع جميع المشاركين على الدخول في المسابقة، المفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة في مؤتمر القمة العالمي.

ومن ثم، فإن رؤية مؤتمر القمة العالمي صالحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، ولا يزال الاتحاد الدولي للاتصالات ملتزما التزاما كاملا بتعزيز وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي. وقد كان عام ٢٠١٥ سنة تاريخية حافلة بالعمل جدا وسنة ناجحة في نهاية المطاف. وأتمنى للمشاركين عطلة نهاية سنة سعيدة وأن يكون عام ٢٠١٦ سنة حافلة بالنجاح مع موفور الصحة والازدهار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): وفقا للقرار المُتخذ في وقت سابق، أعطي الكلمة الآن للسيد غيتاشيو إنغيدا، نائب المدير العام والمدير العام المساعد للاتصالات والإعلام في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

السيد إنغيدا (منظمة لأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (تكلم بالإنكليزية): إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) على استعداد للمضي قدما في تنفيذ المشروع المتفق عليه لوثيقة الاستعراض الختامية (A/70/L.33) لعملية التشاور المفتوح بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وقد أسهمت اليونسكو إسهاما كبيرا في عملية الاستعراض العشري. وأود، بادئ ذي بدء، أن أشكر وأهنئ الميسرين على عملهما الناجح. والمواضيع التي يهتم بها اليونسكو تحتل مكانة بارزة في مشروع الوثيقة الختامية. ونحن ممتنون جدا للعدد الكبير من الدول الأعضاء والشركاء الذين يدعمون بقوة العمل الذي تضطلع به اليونسكو.

واليونسكو تسهم بمفهوم عالمية شبكة الإنترنت، الذي يوجه عملنا من خلال تشجيع تجسيد الإنترنت لحقوق الإنسان وجعلها شبكة مفتوحة يسهل للجميع الوصول إليها وتحركها مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وعلى هذا الأساس، فإن اليونسكو ستواصل وتُعمق إسهامها الجوهري في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. فاليونسكو قوة إقناع رئيسية في سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي. ونحن نيسر تنفيذ ٦ من مسارات العمل الـ ١٨ للقمة العالمية.

ما أهمية المسائل البسيطة؟ وما هما الدرسان الأساسيان اللذان ينبغي أن نخرج بهما من استعراض مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؟ أرى أن الدرس الأول هو أنه ولئن كانت الهياكل الأساسية والأجهزة والربط الإلكتروني أمورا هامة، فإن قيمتها تصبح ضيئلة جدا إذا كانت الفتيات والنساء والفتيان والرجال لا يعرفون كيفية الاستفادة منها أو لا يملكون المعرفة اللازمة لإعداد المحتوى باللغات المحلية أو لا يعيشون التنوع الثقافي في فضاء الإنترنت أو ليس لديهم الحق في حرية التعبير أو الخصوصية أو في الوصول إلى المعلومات والمعارف، وإذا كانت السياسات التمكينية غير مدعومة بشكل عام. فلن تفِ هذه التكنولوجيا بوعدها إلا إذا تمت مراعاة هذه الأبعاد البسيطة الهامة. واليونسكو ملتزمة تحديدا بتحقيق هذه الغاية.

ويتعلق اقتراحي بشأن النقطة الثانية التي يمكن الخروج بها بالانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة الأكثر شمولا. إننا في حاجة اليوم إلى تحويل المعلومات إلى معارف يمكن الاستناد إليها في اتخاذ الإجراءات وجعلها ذات صلة ومصممة خصيصا لخدمة التنمية المستدامة. وفي هذا العصر، حيث تتجلى بوضوح حدود استغلالنا للكرة الأرضية، يجب أن نستثمر في أهم مواردنا المتجددة، ألا وهو حرية الإنسان والإبداع والابتكار والمعرفة. ونحن بحاجة إلى أن تستفيد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) أقصى استفادة من التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات والمعلومات. ولذلك، أرى أن من بين الدروس التي يمكن أن يخرج بها المشاركون من هذا الاجتماع التاريخي حقيقة أن اليونسكو موجودة لمساعدتهم في المضي قدما نحو مجتمعات المعرفة السلمية والشاملة للجميع التي تمس حاجة كوكبنا إليها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.